الفصل الأول

تركيا وبناء الأمة قبل ١٩٨٠: نهايات الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية

تركيا بلد له فائض من التاريخ، ومن ثم فإن تناول التاريخ المعاصر حتى للعقود الثلاثة الأخيرة سيحتاج إلى أخذ خطوة إلى الخلف للتعرف على المواريث الرئيسية التى شكلت حاضرها. وكما سأحاول بيانه فى هذا الفصل وما يليه، فإن الكثير من الغضب والعنف اللذين شابا التاريخ التركى من الثمانينيات ينبع من مسار خاص فى التحديث قامت به الدولة من أعلى إلى أسفل، وعاملةً فى الغالب ضد شعبها نفسه، ومن خلال ثقافة سياسية هيمن عليها "الحراس" أو "الدولة العميقة" التى تعمل من خلال التلاعب والخداع. ومن ثم كى نفهم الفترة ١٩٨٠–٢٠١٠ هناك أهمية القيام بتقييم مختصر لثلاث لحظات تاريخية أساسية أعدت الشروط المؤثرة فى البنية التحتية المؤسسية والسياسية والأيديولوجية لتركيا الحديثة. تتمثل اللحظة الأولى فى التجربة العثمانية فى الحقبة الأخيرة من عمر الدولة لإدخال إصلاحات عسكرية وقانونية وإدارية، وذلك فى سياق خسارة أقاليم لصالح القوى الأوربية وحلقات الحرب والتطهير العرقى.

وفي هذه الفترة التي امتدت من أواخر القرن الثامن عشر إلى أوائل القرن العشرين نشأت مؤسسات الدولة الحديثة إلى جانب الكوادر التي حكمتها. أما اللحظة الثانية فتتمثل في الدولة الكمالية ذات الحزب الواحد، مع نشأة الجمهورية التركية من جهود التغريب المختلف عليها في القرن التاسع عشر. وكانت هذه الجهود محل خلاف وصراع لكون أوربا عدوًا يريد القضاء على الإمبراطورية، في نفس الوقت الذي تقدم مثالاً حضاريًا يتم استيحاؤه، أو على الأقل كي يتم قبول تركيا كندٍ وليس كـ"رجل أوربا المريض". واستلزم الأمر مرور وقت طويل من ١٩٢٣ حتى الأربعينيات للتحول نحو سياسة التعددية الحزبية، وتلك أيضًا هي الفترة التي سادتها فكرة الدولة- الأمة المتجانسة عرقيًا ودينيًا، ووُضِعت موضع الممارسة من خلال دولة الحزب الواحد الأيديولوجية والتسلطية القوية. أما الفترة الثالثة التي قادت إلى الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ ومن ثم السوابق المباشرة لتاريخ تركيا الحاضر، وقد كانت فترة "الدولة الحارسة عمليًا" واتصفت بالانتقال الديموقراطي الناقص، التلاعب السياسي، السياسة

obeikandl.com

الحزبية الضعيفة، وصراعات السلطة بين الحكومات المنتخبة والفاعلين غير المنتخبين مثل الجيش والبيروقراطية والقضاء، إلى جانب نمو الاستقطاب السياسى والعنف واسع النطاق.

إن الكثير من الموضوعات الرئيسية التى تهيمن على الصراعات فى الحياة اليومية لتركيا المعاصرة قد بلورت على مدى الفترات المتعاقبة: الأسئلة الخاصة بمن التركى؟ ويرتبط بهذا من الأكراد والعلويون وغير المسلمين؟ وما وضعيتهم الاجتماعية والسياسية؟ أى مسألة المواطنة؛ الحروب والحوادث العنيفة التى أدت إلى تحلُّل الإمبراطورية وتوطيد الجمهورية؛ الطبيعة الإطلاقية للقومية وبناء الأمة؛ وكذلك مكانة تركيا فى النظام الدولى فى القرن العشرين وعلاقتها بأوربا والولايات المتحدة والجوار المباشر. وفوق كل شىء هناك السؤال الذى ينسج كل ما سبق فى شبكة معقدة واحدة: هل كانت الحكومات المنتخبة من الخمسينيات إلى السبعينيات فى السلطة حقًّا؟ أم كانت تستجيب فحسب للمؤامرات التى يحيكها حراس الدولة غير المنتخبين، أى الجيش

والقضاء والبيروقراطية؟ كيف كان من الممكن للحراس أن يتخطوا أدوارهم الدستورية ويحصلون فوراً على تصديق القضاء وحماية البيروقراطية؟ هل كان طلاب الخمسينيات التقدميون يعون وجود "المكتب الحربى الخاص" الذى كان يدفعهم نحو الخروج إلى الشارع؟ هل كان الاشتراكيون والفاشيون والإسلاميون يحاربون معاركهم الخاصة عندما كانوا يهاجمهون بعضهم البعض خلال الستينيات والسبعينيات، أم أنهم أصبحوا دُمًى فى لعبة معيبة تستهدف الاحتفاظ بالسيطرة على مجتمع فى طريقه للانفلات المتزايد؟

الإصلاح والتحلُّل الإمبراطورى

حكم السلاطين العثمانيون من العاصمة القسطنطينية وعلى مدى خمسة قرون تقريباً قبل انهيار الإمبراطورية فى العقد الثالث من القرن العشرين: آسيا الصغرى، البلقان، وجزءاً كبيراً من العالم العربى. وحينما بلغت قوة الإمبراطورية ذروتها عسكرياً وسياسياً واقتصادياً فى القرن السادس عشر، استطاعت التمدد من النمسا والمجر إلى رومانيا والقرم فى أوربا، والجزائر فى جنوب البحر المتوسط، لتشمل كل الأراضى بينها. غير أنه مع قدوم القرن الثامن عشر فقدت هذه القوة تفوقها. فلم تعد تكنولوجيتها العسكرية القديمة قادرة على الصمود فى وجه الجيوش الأوربية الأكثر تقدماً، وفشلت قاعدتها الزراعية فى المنافسة مع التوسع الرأسمالى الأوربى النشيط فى بداياته. ومع السلطان سليم الثالث، وبالتزامن مع الثورة الفرنسية، دخل عصر الإصلاح ومفردات الحداثة إلى الأراضى العثمانية. ومنذ هذا فصاعدا وحتى القرن العشرين، هيمن على التاريخ العثمانى والتركى ثلاث عمليات متداخلة: تآكل السيادة، عمليات الإصلاح الإدارى والمركزية، والبحث عن أيديولوجية جديدة يمكن أن تضفى الشرعية على الحكم العثمانى والتركى فيما بعد. إذ إن الهزائم العسكرية وما نجم عنها من خسارة للأرض والسيادة أمام القوى الأوربية، تطلب إدخال تغييرات واسعة النطاق، والتى جاءت فى شكل الإصلاح العسكرى والإدارى من أعلى لأسفل بهدف "إنقاذ الدولة". بيد أنها فشلت فى مواجهة القومية المتصاعدة والصراعات العرقية سواء وسط الرعايا المسيحيين من يونانيين وأرمن أم وسط الأغلبية السكانية من المسلمين الأتراك.

ويرجع إلى تلك الفترة الكثير من مخاوف الخطاب السياسى الحديث: القلق بشأن السيادة على الأرض والخوف من أن تتعرض البلاد ذات يوم للتقسيم بين القوى الأجنبية، الشك فى المقيمين من غير المسلمين كطابور خامس محتمل للدول الأوربية، العلاقة المختلف عليها مع الحداثة والتحديث تحت قيادة الدولة وبأسلوب علوى مع نغمة عسكرية قوية، التفاعل غير السلس بين الإسلام والدولة، وأخيراً آليات مراكز القوة السرية التى تنشط بالنيابة عن الدولة. كل ذلك كان فى صلب تكوين "الحمض النووى" للسياسة التركية، حتى أن المتابع العادى للسياسة التركية سوف يدرك بسرعة أنها تمثل موضوعات أساسية فى الجدل السياسى الراهن.

فقدان السيادة : تأثر العالم العثمانى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بالهزائم العسكرية وخسارة أجزاء من أرض الدولة. فالإمبراطورية الإسلامية ذات الثقافات المتعددة كانت متخلفة عن القفزة السياسية والاقتصادية الكبرى التى تحققت فى بعض الدول الأوربية، وبدت عاجزة أمام النزعة التوسعية العدوانية للقوى الاستعمارية الصاعدة. هكذا كانت الإمبراطورية تعانى من خسارة السيادة على عدة مستويات: فقد انتزعت الإمبراطوريتان الفرنسية والبريطانية شروطًا تجارية مواتية داخل الأراضى العثمانية، وهو لو يؤد فحسب لانهيار الأبنية الاقتصادية المحلية مع تدفق السلع الصناعية الرخيصة على بلد كان اقتصاده زراعيًا متخلفًا، وإنما أدى أيضًا إلى إقامة علاقة تبعية اقتصادية غير متكافئة. ونتج عن هذا نشوء الدائرة الجهنمية للاقتراض والعجز عن السداد: فمن أجل تمويل الإصلاح الإدارى والبنية التحتية الحديثة من طرق وسكك حديدية وموانئ، ومن أجل تدبير الأموال اللازمة للحملات العسكرية المتواصلة، اندفعت الحكومات العثمانية نحو اقتراض مبالغ خيالية من المقرضين الأوربيين. وما بدأ كطريق مباشر لدفع تجهيزات الجيش فى حرب القرم مع روسيا (١٨٥٣-١٨٥٦) انتهى بتأخر الإمبراطورية فى سداد ديونها لعقدين (١٨٧٥). ونتيجة لهذا أصبحت الإمبراطورية محكومة فعليًا بواسطة هيئة للمقرضين الأوربيين.

غير أن فقدان السيادة لم يكن قاصراً على تنامى نفوذ المصالح الأوربية فى الحكومة والاقتصاد العثمانيين. فبالتوازى مع هذا شهدت الأقاليم ذات الغالبية

السكانية المسيحية صعوداً لنخب ثقافية قومية سرعان ما عبأت الفلاحين فى القتال من أجل إقامة دول قومية مستقلة. وقد اضطر رجال الدولة العثمانية على مدى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلى تنظيم الانسحاب التدريجى من البلقان، أو "تركيا فى أوربا" حسبما كانوا يسمونها، وهى الأقاليم التى ظلت تحت السيطرة العثمانية لقرون، والتى تحولت فعلياً إلى الدول القومية: اليونان، صربيا، رومانيا، بلغاريا، مقدونيا، ألبانيا. ومع قيام كل دولة أو إمارة جديدة كانت هناك موجة جديدة من اللاجئين المسلمين- غير المرحب بهم فى الدول الناشئة ذات الأغلبية المسيحية- يتم دفعها إلى العاصمة العثمانية. ولعل الحالة الأسوأ لفقدان الأراضى وحركة اللاجئين تلك التى جاءت مع حرب البلقان الأولى ١٩١٢-١٩١٣، حينما قام تحالف بلدان البلقان المستقلة حديثًا بمهاجمة ما تبقى من الجيب العثمانى المتبقى وهو إقليم روميلى الذى يمتد من ألبانيا ومقدونيا وشمال اليونان الحالية إلى شرق بلغاريا. وقد نتج عن هذه الحرب ومعاهدة لندن الموقعة فى ٣٠ مايو ١٩١٣ إنهاء الحكم التركى فى كل ما تبقى من "تركيا فى أوربا" فيما عدا بضعة كيلومترات مربعة غرب الحدود البلدية لاسطنبول. وفرّ ما لا يقل عن ٤٠٠ ألف مسلم- من مختلف الأصول العرقية واللغوية- من بيوتهم والتحقوا بالجيش العثمانى المنسحب فى طريقه إلى ما تبقى من المناطق التى لا تزال تحت حكم السلطان، حيث أقاموا أول الأمر فى مساجد اسطنبول وثكناتها.

وكان لا بد لكل موجة من اللاجئين المسلمين إلى العاصمة أن تعنى التمزق الفعلى الذى ينتظر مستقبل البلدان الجامعة لسكان مسلمين ومسيحيين على مدى قرون بغض النظر عن التعايش غير المتكافئ داخل الإمبراطورية. فقد افترض المفكرون المسلمون وقتذاك أن الرعايا المسيحيين سوف يقفون فى نهاية المطاف إلى جانب الدول الأوربية المسيحية، ومن ثم فهم يشكلون تهديداً للطموحات السياسية للمسلمين فى الإمبراطورية. كذلك أسهم الخروج العثمانى من البلقان وموجات اللاجئين المسلمين فى تمهيد الأرض لحلقات جديدة من الإبادة الجماعية والتطهير العرقى فى الأيام الأخيرة للإمبراطورية: القضاء على الأرمن عام ١٩١٥، والتبادل السكانى بين اليونان وتركيا المنصوص عليه فى معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، وهو ما كان بمثابة نتيجة مضخّمة للتدمير الذى لحق بالجاليات المسلمة فى البلقان.

فزع القابضون على الدولة العثمانية من تداعى سلطتهم حتى فى العالم العربى ذى الأغلبية المسلمة، حيث أصبحت السيادة العثمانية اسمية فى أحسن الأحوال: فقد قامت فرنسا عام ١٧٩٨ بغزو مصر، ثم دانت السلطة فيها فعليًا لمحمد على باشا الألبانى (من قولة) عام ١٨٠٥ وسلالته من بعده. وفى منتصف القرن التاسع عشر كانت مصر مستقلة إلى حد كبير، وإن وقعت بعد ذلك تحت السيطرة البريطانية الفعلية. وعلى نحو مماثل أصبحت ولايتا تونس والجزائر فى شمال إفريقيا تحت الحماية الفرنسية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، بينما لم يتبق من المناطق العربية تحت سيطرة "الباب العالى" سوى المشرق العربى وبلاد الرافدين.

وإذا كانت سيادة السلطان العثمانى قد أخذت فى الانحسار على مدى القرن التاسع عشر، فإنها قد تقوضت ثم انتهت فعليًا مع بدايات القرن العشرين: فقد أدى قرار السلطان وحكومته بدخول الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا إلى الهزيمة الساحقة للدولة العثمانية ومن ثم الانهيار الكامل للإمبراطورية. فوسط أهوال الحرب وإبادة الأرمن وخطط التقسيم الفرنسية- البريطانية للسيطرة على معظم المناطق المتبقية من الإمبراطورية.. تحولت الإمبراطورية العثمانية إلى مجرد هيكل فارغ خاضع للسيطرة الأوربية. وفى صيف ١٩٢٠ لم تكن هناك سيادة عثمانية متبقية يمكن الحديث عنها، وإنما تنفيذ خطة أوربية لاقتسام ما تبقى من الإمبراطورية. اقترحت معاهدة سيفر للسلام إقامة دولة عثمانية صغيرة وسط الأناضول، وتدويل اسطنبول والمضايق، وضم أزمير وأجزاء من غرب الأناضول إلى اليونان. وتضمنت الخطة أيضًا إقامة دولة أرمنية مستقبلية وربما دولة كردية أيضًا فى الشرق، وفتحت سواحل البحر المتوسط والأقاليم العربية أمام السيطرة الاستعمارية الإيطالية والفرنسية والبريطانية. ومع أن معاهدة سيفر لم تطبق فإنها أصبحت رمزًا قويًا على التصفية الوشيكة لإمبراطورية المسلمين والأتراك. وقد لعبت المعاهدة دورًا جديدًا فى الخطاب السياسى التركى فى التسعينيات باستخدامها كحجة ضد منح حقوق الأكراد والأقليات الأخرى. ومن الممكن أن نرجع إلى هذه الخبرة التاريخية: تأكيد الخطاب السياسى التركى على أن أوربا- فى المقام الأول والأخير- كيان مسيحى، وكذلك الشك العميق الموجه ليس تجاه المسيحيين وحدهم حتى لو كانوا مواطنين فى تركيا، وإنما تجاه العرب أيضًا..

الإصلاح من أجل إنقاذ الدولة: أصبح الإصلاح ضرورة فى ظل استمرار فقدان السيادة وتصاعد النزعة التدخلية الأوربية. وقد أدرك المثقفون العثمانيون تحول الأقدار مبكرًا فى القرن الثامن عشر. فمع توالى الهزائم العسكرية، والإدخال المبتسر لمقومات الجيش الحديث من جانب السلطان سليم الثالث أواخر القرن الثامن عشر، أدرك رجال الدولة العثمانية الضرورة الملحة للإصلاح من أجل بقاء الدولة. ولا عجب فى أن الإصلاح قد بدأ فى المجال العسكرى: فخسارة أقاليم الدولة كانت تعتبر قبل كل شىء فشلاً للتخطيط والانضباط والتجهيزات الحربية. واهتمت الدولة على مدى القرن التاسع عشر بإنشاء المدارس الحربية الحديثة لإعداد الجيش والنخبة الإدارية القادرة على بناء وإدارة دولة حديثة قوية والتصدى لمخاطر السيطرة الأوربية. غير أن المفارقة كانت اضطلاع المعلمين الأوربيين بالدور الأكبر فى إدارة تلك المدارس، ومن ثم لم ترتقِ دائمًا للرسالة التى أرادها السلاطين. فقد اطلعت الكوادر العسكرية والإدارية الشابة التى تخرجت فى هذه المدارس على الكتابات السياسية الفرنسية والإنجليزية، وسرعان ما أصبحوا متلقين متحمسين للأفكار الثورية مثل الحكم الدستورى والمساواة بين جميع الرعايا. أى أن المدارس الجديدة التى أنشئت لتكون معاقل ضد الاختراق الأوربى قد أصبحت مرتعًا لنشأة جماعات سرية ذات أفكار راديكالية: نشأت حركة "العثمانيين الشباب"- و"تركيا الفتاة" فيما بعد- أول الأمر كجمعيات سرية طورت رؤى خاصة بها لمستقبل الدولة العثمانية. وإلى جانب جهود الإصلاح ذات الدوافع الداخلية، كان هناك مسار آخر للإصلاح جزء من دوافعه خارجية: فقد اضطلعت البلدان الأوربية تدريجيًا بحماية مصالح الرعايا المسيحيين فى الإمبراطورية والضغط على الحكومات العثمانية لضمان أمنهم وتمتعهم بالمساواة القانونية. وكانت هناك مخاطر على الجماعات الأرمنية بالمحافظات الشرقية ذات الغالبية الكردية، وسرعان ما أصبحت روسيا شريكًا نشيطًا فى سياسة هذه المنطقة. وأيدت فرنسا الموارنيين فى لبنان وسوريا واستخدمتهم ذريعة للتدخل فى شئون جبل لبنان. وهكذا فإن التدابير التى تمت بهدف ظاهرى هو حماية المسيحيين من استبداد الحكام العثمانيين المحليين أدت إلى الاستعمار التدريجى لأجزاء من أراضى الإمبراطورية وقوضت الجهود الإصلاحية للباب العالى.

وعلى الرغم من ذلك فإن فكرة المساواة بين المسلمين وغير المسلمين تناقضت مع الأيديولوجية المؤسِّسة لما يعتبر فى النهاية إمبراطورية إسلامية، وحيث يتمتع غير المسلمين "بالحماية" فحسب، فإن مراسيم الإصلاح المتتالية فى القرن التاسع عشر بدءًا من "مرسوم جولهان" وتدشين عهد "التنظيمات" عام ١٨٣٩ قد أقرت فكرة المساواة القانونية الكاملة لجميع رعايا السلطان بغض النظر عن دينهم. سعت الحكومات العثمانية من وراء المراسيم إلى تمهيد الطريق أمام إقامة إدارة أكثر كفاءة ومركزية تستطيع فرض سيطرتها على الحكام المحليين الأقوياء، ومن ثم صد التدخل الأوربى، وبينما كانت الحكومات "الرشيدة" بداية لإدارة محلية أكثر كفاءة، وساعدت على نشأة نخب تجارية حضرية جديدة، فقد كان للمركزية والتحديث آثار جانبية غير مقصودة.

فقد استفادت طبقة متوسطة مسيحية ويهودية متنامية فى المدن من الحضور الاقتصادى الأوربى المتزايد وبدت كما لو كانت قد تجاوزت فى الثروة والترقى العائلات التجارية والمديرين المسلمين ذوى الوضعية المستقرة. وفى الأطراف أيضًا اضطربت موازين القوى الدقيقة بين جماعات المسلمين وغير المسلمين. فالزعماء الإقطاعيون الأكراد الذين تمتعوا بالاستقلال إلى حد بعيد على طول التاريخ الإمبراطورى أصبحوا مجبرين الآن على قبول سيادة الدولة المركزية العثمانية والتخلى عن حقوقهم الإدارية. وجاءت الانتفاضة الكردية الأولى عام ١٨٣٠ كرد فعل على السيطرة الحكومية المتزايدة فى إقطاعية بدرخان بك فى بوتان، ثم تبعتها سلسلة من حركات التمرد التى تواصلت حتى تسعينيات القرن الماضى. كما تسببت بنية السلطة غير المستقرة بكردستان فى وضع ضعيف للأرمن ، مع زيادة التنافس على الموارد الشحيحة. خلق هذا الصراع الكردى- الأرمنى الشروط المحلية لتورط الكردى فى إبادة الأرمن، والذى تقوّى بتأسيس القوات الكردية غير النظامية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر على يد السلطان عبد الحميد الثانى.

وسواء كان المبعث وراء الإصلاح والتحديث هو تزايد المخاوف المحلية على مستقبل الإمبراطورية من المصالح الأوربية، أم لا، فإنهما قد ظلا حتى نهاية القرن التاسع عشر شأنًا عثمانيًا مفهومًا، وضعت أجندته السياسية حركة "العثمانيين الشباب" السرية:

وهى المفردات التى عمل الفكر السياسى الأوربى بدأب على إدخالها إلى الإمبراطورية، بما فيها فكرة الحكم الدستورى، البرلمان، والحد من سلطات السلطان. وسرعان ما وُئدت ثورة دستورية قصيرة عام ١٨٧٦ وتبع ذلك استعادة الحكم المطلق للسلطان عبد الحميد الثانى، غير أن أجندة العثمانيين الشباب" للتحديث ستظل تشكل الجدل السياسى فى الإمبراطورية وخارجها. وقد لاحظ عالم السياسة البارز شريف ماردين أن "هناك بالكاد مجالاً واحداً للتحديث فى تركيا اليوم، من تبسيط اللغة المكتوبة إلى فكرة الحريات المدنية الأساسية التى لم تجد جذورها فى العمل الريادى للعثمانيين الشباب": (Mardin 2000 [١٩٦٢] :3F).

نجح عبد الحميد فى تشتيت أنصار الحكم الدستورى والعثمانيين الشباب، لكنه فشل فى الحيلولة دون نشأة جماعة جديدة من أنصار التحديث أطلق عليها فيما بعد "تركيا الفتاة" التى واصلت مسيرة التحديث الأوربى. وقد برز الضباط فى كلتا الجماعتين، مما يؤكد الدور المركزى للجيش فى الانخراط العثمانى والتركى فى الحداثة. فشلت جهود الإصلاح المستمرة فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فى تحقيق هدفها النهائى، ألا وهو بناء دولة قوية تقف بوجه التدخل الأوربى، وضمان الأمن والرفاهية لجميع رعاياها، والتمكن من البقاء كالإمبراطورية الوحيدة للمسلمين فى عالم الإمبراطوريات الاستعمارية والدول المسيحية الناشئة. لم يتوقف الفشل عند مهمة الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية، وإنما أسهمت هذه الجهود نفسها فى انهيار الإمبراطورية بسبب ما تطلبته من إنفاق كبير واللجوء للاستدانة، وتقويض موازين القوى الدقيقة التى كانت تحافظ على العلاقات السلمية بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين. ورغم هذا الفشل فى الحفاظ على الدولة العثمانية، إلا أن جهود الإصلاح قد وضعت أسس الجمهورية التركية الحديثة.

إن مرور قرن ونصف من الإصلاحات العثمانية والتفاعل مع القوى الغربية قد وضع الكثير من أحجار الزاوية فى البنية السياسية التركية الراهنة: علاقة متناقضة مع أوربا باعتبارها العدو الأساسى الرامى إلى تدمير البلاد، وباعتبارها فى الوقت نفسه المكان الذى يجب تقليده ونيل القبول منه. كما خلقت الخوف من أن يؤدى أى تعامل ليبرالى فى قضايا الأقليات إلى تحقيق تجزئة فعلية وتفكيك لإقليم الدولة. وكان

من نتائج جهود الإصلاح أيضًا تزايد الدور الخاص الذى يلعبه الجيش فى الحياة السياسية للبلاد، وكذلك تعمق التصور القائل بأن تركيا لا يمكنها البقاء بدون أن تستوفى معايير العصر، وأن التغيير ضرورى لبقائها، حتى لو أعطيت الأفضلية لأن تقوم الدولة بإدارة هذه العملية.

التجربة الأيديولوجية والحضيض القومى: أما المجال الثالث الذى أثرت من خلاله ممارسات الإمبراطورية العثمانية أواخر أيامها فى تشكيل الجمهورية التركية فهو مجال الأيديولوجية والثقافة السياسية: فمعظم الأيديولوجيات التى هيمنت على السياسة المعاصرة فى تركيا وعلى الكثير من الثقافة السياسية لنخب الدولة، ترجع أصولها إلى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولقرون أسبق من هذا لم يكن الطابع الإسلامى للدولة محل نزاع، حيث ظهر السلطان فى دور الخليفة، وكذلك حامى الرعايا غير المسلمين فى الإمبراطورية. وقد افتقد الأخيرون الحقوق المتساوية مع المسلمين، ولكن كان بإمكانهم التعويل على حماية السلطات لهم، إلى جانب درجة من الاستقلال الذاتى فى المسائل القانونية والإدارية. وأطلق على هذا النظام فى أغلب الأحوال اسم النظام المِلّى. وباتت هذه الصفقة غير المتسقة عاجزة عن القيام بوظيفتها مع نشأة الحركات الداعية للاستقلال وسط الجماعات المسيحية، فى البلقان أولاً ثم فى الأناضول نفسها، أى فيما أصبح تركيا الحديثة. وقد كان على الإمبراطورية العثمانية فى القرن التاسع عشر التعامل مع عمليتين متناقضتين: أولاهما تأسيس الدول القومية ذات الأغلبية السكانية المسيحية فى البلقان والتى أدت إلى خسارة الإمبراطورية لأعداد كبيرة من السكان المسيحيين، وتمثلت العملية الثانية فى تدفق مئات الآلاف من اللاجئين المسلمين على قلب الأراضى العثمانية، ما أدى إلى زيادة نسبة المسلمين فيما تبقى من أراضٍ. ومع تحول التركيب السكانى إلى غالبية ساحقة من المسلمين تعرضت الإمبراطورية نفسها للمزيد من ضغوط الدول الأوربية والرعايا غير المسلمين داخل الإمبراطورية وكذلك من الإصلاحيين المسلمين، للتخلى عن الطابع الإسلامى الإمبراطورى والتحول إلى أمة "حديثة" لكل جماعاتها.

وفى ظل البحث عن عقد إمبراطورى جديد، نشأت واختفت سريعًا أيديولوجيات سياسية كثيرة، غير أن التحول الإجمالى كان باتجاه أفكار ذات طابع إطلاقى متزايد

عن الهوية والمواطنة. حاولت الإمبراطورية العثمانية تقديم فكرة علمانية إدماجية للمواطنة العثمانية مبنية على "اتحاد العناصر(العرقية)"، ووصلت ذروتها إبان الفترة الدستورية القصيرة عام ١٨٧٦، ثم عرفت بعثًا متأخرًا لم يدم طويلاً أثناء ثورة ١٩٠٨ حينما احتفى الأرمن واليونانيون والأتراك مرة ثانية بفكرة دولة عثمانية مشتركة ولكنها كانت المرة الأخيرة. بيد أنه مع الفقدان المتواصل للأقاليم فى البلقان، ازداد تصلب الأيديولوجيين ورجال الدولة وبدا أن فكرة التعايش مع غير المسلمين قد أصبحت مرفوضة بشكل متزايد، لتفسح الطريق أمام دولة إسلامية تركية مستقبلية. بل إن الحركات الليبرالية، مثل حزب الأمير صباح الدين المؤيد للمشروع الفردى واللامركزية، وحزب الأحرار العثمانى ذى الفكر الليبرالى اقتصاديًا وسياسيًا والموالى لبريطانيا، سرعان ما توارت وحلت محلها القومية التقدمية لتركيا الفتاة. وقد أصبحت القومية، خاصة بعد حروب البلقان ١٩١٢-١٩١٤ هى الأيديولوجية السائدة سواء وسط النخب السياسية العثمانية المسلمة أم وسط أهم جماعتين غير مسلمتين فى الإمبراطورية: الأرثوذكس اليونانيين، والملل الأرمنية. وأصبح المبدأ المسيطر يومئذ هو: الدول القومية المتجانسة، أى تطابق الحدود الإقليمية مع الحدود العرقية- الدينية. إلا أن مشاريع الدول القومية التركية واليونانية والأرمنية كانت تتنافس على الأراضى نفسها.

وكانت القومية التركية- الإسلامية لتركيا الفتاة، والنظرة الداروينية لزعماء جمعية الاتحاد والترقى هى التى أرست معالم القومية التركية عند مطلع القرن العشرين. وهى أيضًا التى دفعت الإمبراطورية إلى حروب البلقان التى لم تخرج منها سليمة. على مستوى الحكومة نجحت جمعية الاتحاد والترقى فى إيصال ثلاثة من رجالها إلى مناصب وزارية رئيسية: إنفير وزير الحربية، طلعت وزير الداخلية، وكمال وزير الأسطول. وقد أملوا من خلال تواجدهم بالسلطة فى تطبيق سياساتهم التحديثية: تتريك الاقتصاد، خلق برجوازية وطنية مسلمة، إضفاء الطابع العلمانى على الأسس القانونية للإمبراطورية، والتعامل مع مسألة الوضع غير المتساوى للنساء. بيد أنه فى ظل أهوال الحرب العالمية الأولى توارت تلك البرامج حيث طغى هدف خلق الإقليم الخاص بأتراك الإمبراطورية المسلمين. فأطلقت جمعية الاتحاد والترقى سلسلة من

عمليات الإبادة الهادفة للتطهير العرقي لجميع المحافظات الشرقية ومعظم المحافظات الغربية من سكانها الأرمن. وجرت الإعدادات لهذا التطهير في منظمة سرية تابعة لوزارة الحرب التي كان على رأسها إنفير باشا، وكانت المنظمة بمثابة امتداد لجمعية الاتحاد والترقي. وكان على تلك المنظمة أن تلعب دورًا أيضًا في النضال القومي على مدى عقد لاحق. وكانت هذه المنظمة الخاصة القدوة لكثير من التنظيمات السرية التي لعبت فيما بعد أدوارًا في سياسة تركيا الحديثة. وهناك الكثير من الخلافات حول أحداث ١٩١٥ ولكن من شبه المؤكد أن ما يتراوح عددهم بين ٦٠٠ ألف ومليون رجل وامرأة وطفل أرمني- غالبيتهم من غير المقاتلين- قد تعرضوا للقتل جوعًا ومرضًا وإهمالاً أثناء حملات القتل والمذابح والإعدام الجماعي. وقد نظمت جمعية الاتحاد والترقي عمليات القتل حينما كانت تقبض على زمام الدولة، واستخدمت في بعض الأحوال الجيش ووكالات الدولة، إلى جانب التشكيلات الإقليمية للجمعية والقوات الكردية غير النظامية.

كانت هذه اللحظات الأكثر خزيًا في انهيار الإمبراطورية العثمانية، فيما يمثل الأسس الداروينية- العنصرية للتحديث الإصلاحي لتركيا الفتاة والتي شكلت القلب القاتم للقومية التركية، ومكنتها من تبوء الموقع المهيمن الذي تمتعت به حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وفي الحقيقة أن قول فيليب جوريفتش المأثور بأن الإبادة العرقية "هي ممارسة لبناء الجماعات" (Gourevitch 1998) تقترب للأسف من الدور الذي لعبه عام ١٩١٥ في تكوين الهوية التركية الحديثة. فالكثير من أيديولوجية الدولة في الفترة الأولى للجمهورية، والفترة التالية للانقلاب العسكري عام ١٩٨٠، ينبثق من الإرث السياسي لجمعية الاتحاد والترقي وجذوره في سياسة التلاعب "من خلف الكواليس": وهي عقلية سياسية تتشكل من الاختيار المتطرف بين البقاء أو الفناء، الاستقلال أو العبودية، وتقديس الدولة كشرط مسبق لبقاء الأتراك المسلمين، وإنكار الهويتين الكردية والأرمنية، وشعور إطلاقي بالمواطنة يعتبر المسلمين السنة الأتراك هم أصحاب الحق الوحيدين في امتلاك الدولة. وبالرغم من هلاك الإمبراطورية فقد شكلت تلك المشاعر والمواقف الجمهورية التركية الناشئة، وكذلك المجادلات السياسية المعاصرة.

دولة الحزب الواحد الكمالية (العشرينيات - ١٩٤٦)

بدأت العقود الثلاثة التى مرت بين الانهيار الإمبراطورى وانتهاء الجمهورية الأولى عام ١٩٤٦، بسلسلة مفاجئة من الانتصارات العسكرية فى المنطقة التى حددتها الحكومات الأوربية لاستعمارها. وشهدت هذه الفترة نشأة الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ تحت قيادة مصطفى كمال (أتاتورك: أبو الأتراك) التى سرعان ما تحولت إلى دولة حزب واحد تسلطية ولكنها ذات أجندة تحديثية مثيرة، ولا يمكن مقارنتها إلا بحملات فرض السوفييتية على آسيا الوسطى فى عهد ستالين، أو الثورة الثقافية التى قادها أنور خوجة فى ألبانيا. استهدفت الجمهورية تشديد قبضتها على المناطق الموروثة من الإمبراطورية المهزومة، وضمان التجانس العرقى- الدينى داخل حدودها من خلال خلق ما أسماه أرجون أبادوراى "السلالات القومية" (Appadurai 2006). وقد قامت الجمهورية على الكوادر العثمانية الذين استمروا فى تنفيذ سياساتها التحديثية. وعلى الرغم من تأريخ الكماليين الذى صور الجمهورية على أنها كانت قطعًا كبيرًا مع الماضى وبداية جديدة بالكامل، فقد كان هناك استمرار أكثر من الانقطاع. إذ انتقلت آلة الدولة العاملة من الإمبراطورية إلى الجمهورية، ببنيتها الإدارية والأيديولوجيات السائدة وقتذاك- القومية والعلمانية- والجيش والكثير من الثقافة السياسية. وقد جاء انهيار الجمهورية جزئيًا عام ١٩٤٦ بتحول غير كامل نحو السياسات الديموقراطية. وتبلورت خلال هذه الفترة الصراعات الناجمة عن أيديولوجية الجمهورية وأفكارها الخاصة عن المواطنة والانتماء، إلى جانب إنشاء البنية المؤسسية لتركيا الحديثة.

لكى نفهم الخلفية التى نشأت فيها الجمهورية سوف أعرض بشكل مكثف لجهود الحلفاء لتقسيم الإمبراطورية العثمانية وتخصيص مناطق شاسعة فى آسيا الوسطى للدول الأوربية، ثم سأقوم ببحث الأسس الأيديولوجية والمؤسسية للجمهورية وسياساتها فى مجال المواطنة والتى حددت من هو التركى ومن الذى يجب استبعاده.

المخططات الإمبريالية والمقاومة القومية: مع مجىء ربيع ١٩٢٠ كانت القوات الفرنسية والبريطانية قد احتلت العاصمة، وأسرت القوات المنتصرة السلطان وحيد الدين الذى كان مستعدًا لتوقيع شروط الاستسلام. ولكن قبل تطبيق خطة التقسيم الواردة فى معاهدة سيفر، قامت القوات الوطنية تحت قيادة الضابط مصطفى كمال

وغيره من قيادات الجيش العثمانى بتشكيل حكومة أمر واقع وعزل السلطان. وبناءً على العصابات الدفاعية التى تكونت فى سائر مناطق الأناضول ضد الاحتلال اليونانى لسميرنا فى مايو ١٩١٩ أصبحت الحكومة القومية بالتدريج الهيئة السيادية للجان والمؤتمرات الإقليمية التى سرعان ما اتحدت فى برلمان وطنى. وفى أبريل ١٩٢٠ انعقد المجلس الوطنى الكبير للمرة الأولى فى أنقرة. وتشكل جيش هذه الحكومة من وحدات تحدى قادتها أوامر السلطان والتحقوا بالحرب ضد الجيش اليونانى فى منطقة بحر إيجة، والجيشين الفرنسى والبريطانى فى الجنوب الشرقى، والجيش الروسى فى الشرق. كان هذا بمثابة تحول كبير فى الأحداث: فأصبحنا إزاء بلد خربته عقود من الحرب والتطهير العرقى، وسلطانه أسير تحت ملاحظة الحلفاء، ومحاولة تنفيذ خطط لتقسيمه.. فإذا به يعود إلى السياسة العالمية بصورة مختلفة ومن خلال النجاحات العسكرية لحركة قومية بدأت سرية.

وقع معظم القتال فى غرب ووسط الأناضول مع الجيش اليونانى الذى تمكن عام ١٩١٩ من التوغل فى إقليم الأناضول، ولكن كى يضطر لانسحاب مذل بعد هذا بثلاث سنوات. وقد جلبت هذه الحلقة الأخيرة من الحرب العالمية الأولى الكثير من الخراب والدمار على اليونانيين والأتراك على السواء، ومرة أخرى تحرك مئات الألوف على الطرق، حيث فر اليونان الأرثوذكس مع القوات اليونانية وعاد الأتراك إلى قراهم المدمرة. وإذا كانت حرب الاستقلال التركية قد بدأت مع الاحتلال اليونانى لسميرنا/ أزمير فى مايو ١٩١٩ فإن نهايتها الظافرة- الدموية- كانت مع دخول القوات القومية ميناء إيجه فى ٩ سبتمبر ١٩٢٢، فقد هلك عشرات الألوف من اليونانيين والأرمن فى الحريق العظيم الذى التهم معظم وسط سميرنا. ونُقِل عن مصطفى كامل الذى كان يشاهد الحريق قوله: "دع النار تحرق. فسوف نعيد بناءها، سنبنيها أكثر بهاءً" (Çalislar 2006).

وفى الحقيقة أن إعادة بناء بقايا إمبراطورية دُمِرت على مدى أكثر من عقدين من الحرب والعنف كانت المهمة الرئيسية للجمهورية فى أول عهدها. بيد أن إعادة البناء تضمنت إعادة تشكيل أيضاً، حيث شهدت العملية التطبيق الكامل لبرنامج التحديث لجمعية الاتحاد والترقى التى انحدر منها معظم قادة الجمهورية. وقد أسهم الحكم

التسلطى التحديثى لتلك الفترة، ومرتكزاته الأيديولوجية، والتجربة الصادمة لما أسماها عالم السياسة البريطانى باسكين أوران "ثورة إدارية من أعلى".. أسهمت بدرجة كبيرة فى بلورة البنى السياسية والقسمات الأيديولوجية لتركيا الحديثة. وخلال العقود الثلاثة الأولى للجمهورية، والتى كانت دكتاتورية فى كل شىء فيما عدا الاسم تحت قيادة "الزعيم الخالد" مصطفى كمال، بنت الدولة الجديدة أيديولوجيتها وثقافتها الخاصة- التى أسميت فيما بعد "الكمالية"- وحددت من هو "المواطن المثالى": حسب التعريف الشرعى كانت الدولة علمانية ومدنية، بينما فى الممارسة العملية- ومثلما كان هو الحال فى اليونان المجاورة- كانت الجماعة العرقية- الدينية المسيطرة هى التى تملك وحدها حقوق المواطنة الكاملة. فلم يعتبر تركيًا سوى المسلمين السنة الناطقين بالتركية، بينما واجهت الجماعات الأخرى مستويات مختلفة من الإقصاء. فالجماعات غير التركية مثل الأكراد أو اللاز (شعب قديم يعيش على الساحل الشرقى للبحر الأسود) كان من الممكن- نظريًا على الأقل- "تتريكهم" أى استيعابهم باعتبارهم مسلمين. أما غير المسلمين فقد استبعدوا تمامًا من دائرة حقوق المواطنة الكاملة، حيث حكم عليهم بعدم الأهلية للاندماج فى الحياة السياسية التركية.

ولم تكن السياسة الخارجية فى قلب اهتمامات الجمهورية الكمالية، وحيث نفضت أيديها تقريبًا من كل الادعاءات الخاصة بالممتلكات الإمبراطورية فى البلقان والعالم العربى. وباتت كل الولايات العربية تحت حكم الانتداب الفرنسى أو البريطانى، ومن ثم لم تكن هناك حكومات يمكن الانخراط معها، كما لم تكن هناك سياسة إقليمية يمكن اتباعها تجاه الشرق. ولعل المبادرة الوحيدة فى مجال السياسة الخارجية التى انخرطت فيها تركيا بنشاط كانت اتفاقية وفاق البلقان التى وقعت عام ١٩٣٤ وتضمنت التعهد بالتخلى المتبادل عن الادعاءات الخاصة بالأراضى، وتحاشى وقوع صراعات بين الموقعين. وبغض النظر عن هذا، فقد اتبع مصطفى كمال، وعصمت إينونو فيما بعد، سياسة انعزالية معتدلة والعمل من أجل تحقيق توازن إقليمى ودولى براجماتى. فأثناء الحرب العالمية الثانية امتنعت تركيا عن إعلان الحرب على ألمانيا إلا بعد أن أصبحت هزيمتها مؤكدة. فقد كان الهدف الغالب لـ"بناة الأمة" هو التركيز على حماية أراضى الدولة تحت سلطتهم لتصبح "تركيا" الحديثة، ودمج الجماعات المختلفة

ليصبحوا "أتراكًا". وقد استفادوا من النصر العسكرى الاستثنائى الذى حققوه والإطاحة بالسيطرة الأوربية، حيث كان هذا هو المصدر الأول لشرعيتهم الشعبية. ومن هنا كانت الأهمية الكبيرة للجيش فى الوجدان القومى، والتى ترجع إلى أيام النضال القومى، إن لم يكن عصر الإمبراطورية. ومن ثم كانت "أسطورة الأمة العسكرية" (Altinay 2005) جزءًا من أسس الجمهورية، واحتفظ بها من خلال نظام التجنيد الإجبارى المستمر حتى الوقت الحالى.

الأيديولوجيا والثورة : خطاب الجمهورية أعلن القادة المنتصرون فى حرب التحرير الوطنية الجمهورية التركية وعاصمتها أنقرة فى ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣. وأسس مصطفى كمال ومعاونوه حزب الشعب الجمهورى CHP وأقاموا دولة اتخذت تدريجيًا كل معالم نظام الحزب الواحد الإدماجى. وفى مارس ١٩٢٤ ألغى المجلس الوطنى الكبير الخلافة، وهى المؤسسة الرمزية للمسلمين السنة فى العالم، الأمر الذى شكل صدمة كبيرة للشعوب الإسلامية الواقعة تحت السيطرة الأجنبية. وبهذا القرار قطعت الحكومة القومية كل صلة رسمية متبقية بالإمبراطورية العثمانية، بل إنها أطاحت أيضًا بأهم رابطة عاطفية مع مواطنيها المسلمين غير الأتراك، وبخاصة الأكراد. وما تلا هذا يمكن وصفه بأنه ثورة. وجاءت معظم الإصلاحات التى أصدر مصطفى كمال مراسيم بها، وصدق عليها المجلس الوطنى الكبير (التى يسيطر عليها حزب الشعب الجمهورى) تطبيقًا راديكاليًا للسياسات الإصلاحية للعثمانيين الشباب وجمعية الاتحاد والترقى.

على مستوى الإصلاح التشريعى صيغت القوانين بلغة حديثة بهدف "الارتقاء إلى مستوى الحضارة المعاصرة". وقد عنيت بعض القوانين الجديدة بمسائل ذات طابع رمزى إلى حد بعيد، مثل قانون غطاء الرأس لسنة ١٩٢٥ الذى حظر ارتداء الطربوش، وكان الطربوش قد أدخل فى القرن التاسع عشر مع إصلاحات محمود الثانى باعتباره- للمفارقة- رمزًا للبيروقراطية والعسكرية الحديثتين. غير أن الأكثر تأثيرًا كانت تلك القوانين الكثيرة التى بدأ تطبيقها فى منتصف العشرينيات واستهدفت إعادة تشكيل عالم الحياة اليومية للمواطنين بما يتماشى مع مجتمع علمانى حديث. ففى مارس ١٩٢٤ تم إغلاق جميع المدارس الدينية ليحل محلها نظام تعليم رسمى علمانى وموحد، ولكنه مع ذلك لم يصل إلا إلى شريحة صغيرة فى المجتمع. وبعد هذا بعام تم

إغلاق كل المعازل الدينية والإخوانيات الصوفية وتكايا الدراويش، وجميعها كانت أحجار زاوية فى التقاليد الإسلامية العثمانية ومن ذخائر الثقافة الدينية العثمانية. وقد نجم عن الإجراءين السابقين إزاحة آلاف من العلماء والقضاة الشرعيين الذين فقدوا مورد رزقهم، كما تسببا فى ترك أعداد كبيرة من أتباعهم بدون إرشاد دينى. وذهبت معظم الإخوانيات إلى النشاط تحت الأرض وناضلت من أجل الاستمرار فى ممارساتها الدينية سراً حتى عادت إلى الظهور العلنى مرة أخرى فى المناخ الأكثر ليبرالية لأواخر الأربعينيات. وإلى جانب إغلاق المدارس والتكايا الدينية، أغلقت كل مراكز التعليم الكردية هى الأخرى، ظاهرياً على الأقل.

وتكفل قانون العطلة الأسبوعية وإدخال التوقيت الدولى والتقويم الميلادى بإلغاء عطلة الجمعة الإسلامية وإحلال الأحد يوم الراحة المسيحى محلها. وحل التقويم الجريجورى محل التقويم الهجرى، والتوقيت الأوربى محل التوقيت التركى المبنى على الصلوات والذى أصبح الآن جزءاً من الماضى. وفى العام ١٩٢٨ تم حظر استخدام الخط بالحروف العربية- والذى كان أوضح تعبير عن الإرث الثقافى الإسلامى- أثناء جولات مصطفى كمال فى أنحاء الأناضول التى حظيت بدعاية كبيرة، وقدم للجماهير خلالها الأبجدية "التركية" الجديدة، أى الأبجدية اللاتينية. ونظراً للانخفاض الكبير فى مستويات التعليم خارج المدن لم يتضرر مباشرة من هذا الإجراء سوى القلة، غير أن الكثير من الناس فى تركيا يذكرون كيف كان الجدات والأجداد يستخدمون الخط العربى العثمانى على سبيل الاختزال حين كتابة ملاحظاتهم. كما عبروا على الصحف التى بدت لهم فى السنوات الأولى للجمهورية مطبوعة بلغة تبدو أجنبية لم يفهموها. وبالنسبة للأجيال التى تعلمت بالأبجدية الجديدة ولم يُتح لهم تعلم "الخط القديم" (كما كانوا يسمونه) أصبح من العسير عليهم فهم المصادر الأولية للماضى العثمانى، بما فى ذلك الكثير من الكتابات فى نقوش المساجد والكتب والصحف والمجلات المنشورة قبل ١٩٢٨. هكذا جرت تنشئة أبناء الجمهورية كى يكونوا جاهلين بماضيهم العثمانى.

وكان فى مقدمة الإصلاحات القانونية تعديل قانونى الالتزام والتجارى، وتبنى قانون العقوبات الإيطالى (فى الواقع قانون موسولينى) والقانون المدنى السويسرى، حيث ترجمهما إلى التركية محمود عزت بوزكورت وزير العدل النابه. وبدلاً من البناء على

التقاليد القانونية العثمانية العلمانية بالفعل واستكمال جهود التقنين المبذولة، والتى كانت ستسمح بتحول متأنٍ لقانون الأرض، نجح بوزكورت فى إقناع مصطفى كمال بأن القطع الجذرى مع التقاليد هو وحده الذى سيسمح بإعادة تشكيل المجتمع فى صورة الجمهورية الجديدة. وفى الحقيقة أن القانون المدنى قد أدخل تحسينات كبيرة على الوضعية القانونية للنساء فى مجتمع يستقى الأحكام الأسرية من المجال الدينى. وتم إلغاء تعدد الزوجات والشروط الدينية للطلاق وغيرها من أحكام الشريعة الإسلامية. ومع هذا فإن الكثير من هذه الممارسات استمر فى الدوائر المحافظة وفى الريف. وبالنسبة للتغييرات القانونية وقتذاك فإن القانون المدنى لم يعكس قواعد وأعراف المجتمع وإنما وُضع ليكون أداة لخلق مجتمع جديد أكثر من الرغبة فى وضع أساس معيارى للعدالة. يستند الكثير من الغلظة التى تعاملت بها النخب الجمهورية مع الناس العاديين حتى اليوم، إلى هذه الرؤية المعيارية والحضارية الخاصة للعالم التى لم تعتد بكل شىء كان يعتبر إسلاميًا وتركيًا حتى ذلك الوقت.

وخلال السنوات القليلة التالية تمتعت النساء تدريجيًا بحقوق الانتخاب والترشح، أولاً فى انتخابات العمدية ثم الانتخابات الريفية وأخيرًا فى الانتخابات العامة سنة ١٩٣٤، وبينما أعطى حزب الشعب الجمهورى حقوقًا متساوية تقريبًا للنساء، فإنه مع ذلك حظر الجمعيات التى كانت تمثل الحركة النسائية العثمانية. بيد أن الكثير من المراقبين المعاصرين لتلك الإصلاحات رأوا أن ثورة ثقافية كانت تتفتح أمامهم لتحمل دولة ثيوقراطية وشعبًا متخلفًا صوب الحداثة. غير أن هذا الاعتقاد كان زائفًا لأن الإمبراطورية العثمانية لم تكن دولة ثيوقراطية فى قرونها الأخيرة، كما لم يكن المجتمع كتلة هلامية من الفلاحين. أما العلماء الناقدون اليوم فينظرون إلى الإصلاحات القانونية الكمالية باعتبارها أحجار بناء فى مشروع تحديثى تسلطى، و"هندسة اجتماعية" لتشكيل الجماهير على أيدى النخب المتعلمة، وبالطرق الماكرة التى استجاب بها المجتمع مثل التكيف والتفاوض وحتى التخريب. وقليلة هى الإصلاحات التى تمكنت أول الأمر من التغلغل فى المجتمع، وإذا كان هناك من أثر شُعِر به فقد كان أكثر فى المحافظات الغربية والمراكز الحضرية، أما بالنسبة للشرق، حيث كانت المقاومة أعمق لمشروع العلمنة والتتريك فقد ظلت مناطقه مغلقة وتعج بالصراعات حتى الستينيات.

غير أنه بالنظر من العاصمة الجديدة أنقرة، نجد أن التغييرات القانونية الواسعة، إلى جانب تغييرات رمزية أخرى (مثل إدخال أسماء الأسر وإلغاء الألقاب وصيغ المخاطبة التمييزية التى شكلت مركب العلاقات الاجتماعية فى الجمهورية) قد وضعت أسس التوجه الاجتماعى والثقافى للجمهورية نحو الحداثة العلمانية. وتم تعليم جيل جديد من الأتراك ذوى العقلية العلمانية والذين تعلموا فى المدارس والمعاهد القروية، كما جرى نشر الأيديولوجية الجمهورية فى "بيوت الشعب". وفى الحقيقة أن حزب الشعب الجمهورى قد اعتنق مبدأ "العلمانية" laiklik فى برنامجه منذ العام ١٩٣١. غير أنه على العكس من فرنسا حيث تعنى العلمانية الفصل بين الدين والدولة تشير اللفظة التركية إلى قيادة الدولة لتوليد ونشر ممارسة دينية تلائم احتياجات الجمهورية الجديدة. ففى العام ١٩٢٤ وبعد إلغاء منصب شيخ الإسلام (mesihat أى المشيخة) أنشأ البرلمان إدارة الشئون الدينية التى خُوِّلت تنظيم الحياة الدينية للمسلمين وإنتاج صيغة تركية للإسلام السنى المهيمن. أما العلويون، أتباع جماعة المسلمين الابتداعية ذات العلاقة البعيدة بالإسلام الشيعى، فقد تم إخضاعهم أيضًا لهذه القراءة الخاصة بالإسلام السنى. وفى العام ١٩٣٢ أصدرت هذه الإدارة أمرًا برفع الأذان فى المساجد باللغة التركية بدلاً من اللغة العربية. وهو الإجراء الذى جعل تركيا البلد الوحيد فى العالم، وفى أى مرحلة من التاريخ، الذى يرفع فيه الأذان بلغة غير اللغة العربية. ونشرت ترجمة أو "تفسير" للقرآن باللغة التركية عام ١٩٣٨. وحتى أواخر الأربعينيات حرصت دولة الجمهورية على تجنيب مؤسسات الإمبراطورية العثمانية والنأى بنفسها عن أى مظاهر مرئية للتدين العلنى. ومع ذلك فإن الفصل الفعلى للدين عن الدولة لم يحدث قط. ففى الحقيقة بقى التداخل بين الدولة والإسلام بطريقة لم تختلف كثيرًا عن بنية الإمبراطورية العثمانية، باستثناء تغليب القانون المدنى العلمانى على قانون الأحوال الشخصية الإسلامى وقمع الإخوانيات الدينية. وما فعلته الـ laikik بالفعل هو سد الطريق أمام عمليات العلمنة التى كانت جارية فى الإمبراطورية على مدى عقود كثيرة.

وقد كان من الأهمية الخاصة لتوطيد الجمهورية أيديولوجيًا- على الأقل فى نظر مصطفى كمال- إعادة كتابة التاريخ وخلق لغة جديدة: أنشئت الجمعية التاريخية

التركية عام ١٩٣١ والجمعية اللغوية التركية بعد ذلك بعام، بناء على أمر شخصى من مصطفى كمال لخدمة الهدف المحدد بدقة. فكُتب التاريخ التركى الجديد بواسطة مجموعة صغيرة جداً تحلّقت حول المؤرخة الشابة عفت عنان، ابنة مصطفى كمال بالتبنى التى درست فى جامعة جنيف على يد الأنثروبولوجى- المؤرخ يوجين بيتارد الذى تبنى الرؤية القائلة بأن التاريخ هو صراع الأجناس العليا والأجناس الدنيا. ودخل الكثير من آراء بيتارد العنصرية فى "أطروحة التاريخ التركى" التى سرعان ما أصبحت المقرر الرسمى فى منظومة التعليم الجمهورى. وحسب هذه الأطروحة فإن الجنس التركى قد نزح من آسيا الوسطى بسبب تغيرات مناخية وفقدان الأراضى الزراعية، ومن ثم هاجروا إلى مختلف أنحاء العالم فى عملية لتأسيس كل الحضارات الكبرى فى التاريخ. وبادعاء هزيمة المزاعم القائلة بانتماء الأتراك لجنس أدنى، أكد كاتبو هذا التاريخ الندية العنصرية مع أوربا. وقد عملت الأطروحة أيضاً على تربيع الدائرة بين الفرضية القائلة بأن وطن الأتراك الأصلى كان فى آسيا الوسطى وبين ادعاءات الجمهورية بشأن أراضى تركيا الحديثة: حولت عنان الحيثيين (شعب قديم فى الألفية الثانية قبل الميلاد) إلى إحدى القبائل التركية التى هاجرت إلى الأناضول، ومن ثم تأسست الملكية التركية لأراضى آسيا الصغرى فى تاريخ سابق على مزاعم اليونان والأرمن.

وضعت الجمعية اللغوية التركية نظرية مماثلة فحواها أن كل اللغات قد نشأت من اللغة التركية فى آسيا الوسطى. استخدمت نظرية "اللغة- الشمس" صورة أشعة الشمس التى تنير العالم، وهى النظرية التى وجدت طريقها أيضاً إلى الكتب المدرسية فى الجمهورية. مع ذلك ربما كان الأهم بكثير من هذه النسخة التركية من تاريخى الجنس واللغة اللذين كانا الموضة السائدة فى أوربا وقتذاك، الجهود التى بذلتها الجمعية لإنشاء لغة تركية جديدة، لا تكتب فحسب بالحروف اللاتينية، وإنما يجب تطهيرها أيضاً من المكونات العربية والفارسية. وقد أولى مصطفى كمال اهتماماً خاصاً لهذه التجربة. ففى كل أسبوع كانت الصحف تنشر قوائم بكلمات عربية وفارسية، وتشجع القراء كى يرسلوا إليها اقتراحاتهم بكلمات تركية مقابلة. وقد مر "إصلاح اللغة التركية بدورة حياته الخاصة: إذ إن بيروقراطيى الجمعية اللغوية التركية

لم يعترضوا بنشاط فقط على استخدام الكلمات "القديمة" التى اعتبروها من بقايا الإمبراطورية العثمانية، وإنما ابتدعوا بحماس كلمات جديدة مبنية على لغات تركية أخرى، أو مترجمة من لغات غربية، أو ببساطة ابتُكِرت تمامًا. وهو التغيير الذى أطلق عليه عميد الدراسات التركية فى أكسفورد، الراحل جيفرى لويس، "النجاح الكارثى" (Lewis 1999) لأن اللغة التركية التى نشأت عن عملية التطهير تلك قد تعرضت لإفقار شديد، وافتقدت عمق التركية العثمانية وثراءها. وقد تغيرت المفردات تغيراً كبيراً حتى أن طالب الجامعة المتفوق فى أيامنا هذه لا يستطيع أن يفهم على نحو كامل مقالة صحفية تركية كُتِبت فى العشرينيات من القرن الماضى.

وقد تفاقمت الجهود الجمهورية لخلق لغة وتاريخ جديدين مع الحمية التى أصابت الأطراف المحلية والإدارات البلدية لإزالة الأسماء غير التركية للقرى والشوارع واستئصال كل ما يُذكِّر بالجماعات غير التركية وغير المسلمة فى أسماء المواقع الجغرافية. فمثلا أعيد تسمية بلدة كيركليس (كلمة يونانية تم تتريكها وتعنى: أربعين كنيسة) التراقيونية لتصبح كيركلاريلى (بمعنى: أرض الحصون). بل جرى التفكير فى تغيير اسم أنقرة نفسها، ولكن الجهود التى بذلت لتسميتها غازيوفا (حصن غازى، باعتبار أن الغازى كان من الألقاب الأخرى لمصطفى كمال) لم تكلل بالنجاح. وقد أسهمت كل عمليات التنقية وتغيير الأسماء فى إحداث شعور عميق بالإحلال التاريخى والقطع الثقافى. ولعل الجملة الافتتاحية فى رواية هارتلى "الوسيط" يمكن أن تكون أكثر ملاءمة لوصف "روح العصر" أوائل عهد الجمهورية: "الماضى بلد غريب، لقد كانوا يتصرفون بشكل مختلف وقتذاك" (Hartley 1985).

إن الشعور بالإحلال لم ينعكس فى مكان مثلما انعكس فى المَعْلَم التاريخى للثورة الكمالية: العاصمة الجديدة أنقرة. فى أول الأمر كانت أنقرة بلدة إقليمية عند تقاطع الطرق وسط الأناضول، وكان بها وجود أرمنى ويهودى واضح إلى جانب المسلمين، غير أنها عانت كثيراً من عمليات التهجير والقتل عام ١٩١٥. وقد اختيرت كمقر للحكومة القومية أثناء حرب الاستقلال بسبب سهولة الوصول إليها، وجرى تطوير المدينة لتكون بمثابة نافذة عرض للجمهورية، وهو التطوير الذى اتسم بالعشوائية نوعًا ما أول الأمر، ثم على أساس خطة للتطوير الحضرى للمعمارى الألمانى هيرمان يانسن.

وكان المعماريون الألمان والسويسريون واليهود الألمان قد بدأوا فى التوافد على تركيا منذ أواخر العشرينيات، ثم تعزز أكثر خلال الثلاثينيات بأولئك الفارين من الملاحقات فى ألمانيا تحت حكم هتلر. واشترك الكثيرون منهم فى إنشاء مؤسسات الدولة والكليات الجامعية. فصمم هؤلاء المعماريون الكثير من الأبنية الخاصة بمؤسسات الجمهورية، بدءًا من مبنى البرلمان وانتهاءً بمقر قيادة أركان الجيش، ومن مبانى الوزارات إلى كلية اللغات والتاريخ والجغرافيا، وذلك على طراز الحداثة الراديكالية بالقارة الأوربية.

ونشرت الجريدة الرسمية "تركوى كماليسته" بانتظام صورًا لتقدم البناء فى منطقة تدعى "أنقرة كونسترويت" (حرفيًا: أنقرة المبنية) وصُوِّرت أنقرة كنموذج للعاصمة الحديثة فى السهوب، حيث تنافس معالمها الجديدة بكل فخر الدرر المعمارية فى ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية. وبمجيء منتصف الثلاثينيات أصبح من الممكن رؤية أنقرة من الجو كمدينة حديثة ولكن متوسطة الحجم بطرقها الواسعة المستقيمة، ومعالمها التذكارية الوطنية والمعمار التقدمى لمساكنها، إلى جانب الحدائق العامة والمسارح التى يذهب الرجال والنساء إليها للتنزه وارتياد المشارب. غير أن قلب أنقرة على حافة التلال المحيطة بالقلعة بقيت كما هى ولم يمسها التطوير الجديد فى الوادى أسفلها. وقد كان التحديث الجزئى لأنقرة بمثابة كناية عن المشهد فى تركيا ككل: فسعت الإصلاحات الإدارية والقانونية فى العشرينيات إلى إضفاء الطابع الرسمى على تركيا الجديدة، وهو ما عكس المشروعات السياسية لدولة عرقية- قومية متجانسة وقواعد وطقوس دكتاتورات أوربا. لم تقم هذه الإصلاحات بتثوير المجتمع كثيرًا، بقدر ما خلقت طبقة من الحداثة والأعراف والمعمار الأوربى، والتى عملت على طمس ما تحتها من فقر وتخلف والكثير من التوترات العرقية والدينية التى فشلت فى حلها. وتسببت الفجوة الكبيرة بين الخطاب الحضارى الجمهورى والواقع على الأرض فى إشعال السخط على الطريقة التى تتعامل بها النخب الجمهورية مع المواطنين العاديين.

المواطنة، العرقية، الدين: "الآخرون" فى الجمهورية: كان التناقض الأكثر وضوحًا فى الجمهورية التركية هو فشل قادتها فى استيعاب التنوع العرقى واللغوى والدينى، الذى استمر رغم الحروب والتبادل السكانى وإبادة الأرمن. إذ إنهم بدلاً من هذا عملوا على فرض الفكرة الضيقة عن "التركية" بالقوة، وقاموا بطرد جماعات رُئى أنها غير

قابلة للاستيعاب. وأصبحت سيادة الأتراك هي صيحة العصر: ففي الذكرى العاشرة للجمهورية (أكتوبر ١٩٣٣) أكد مصطفى كمال على تأكيد نسخته الخاصة من حرب الاستقلال التركية في خطبة ماراثونية على مدى خمسة أيام في المجلس الوطني الكبير. وأصبحت الخطبة (التي أسميت "نُطُوق") الأساس في التأريخ "للكمالية" بعد موته. فقد وجه خطبته إلى "الأمة التركية العظيمة"، وأنهاها بكلمات ستصبح فيما بعد رمزًا للجمهورية التركية، ونقشت في عقول المواطنين وعلى الجبال وجوانب التلال في أنحاء البلاد: "سعيد من يدعو نفسه تركيًا".

بُنيت المواطنة أوائل عهد الجمهورية- كما في الكثير من بلدان أوربا- على خليط من الخصائص العرقية والدينية والمدنية: كانت الهوية العرقية- القومية الوحيدة المقبولة في العلن هي "التركية" (المسلم السني العلماني)، أما المواطنون غير الأتراك فبإمكانهم نظريًا الاستفادة من حقوق المواطنة بالتنصل من جذورهم المتوارثة. وانصاعت معظم الجماعات الأخرى لهذا في العلن ووجدوا طرقًا للحفاظ على تقاليدهم في مواطنهم المحلية ومن خلال الزواج داخل الجماعة. ويمكن أن نصنف في هذه الفئة: جماعات المسلمين غير الأتراك في إقليم البحر الأسود (اللاظ، الأرمن المهمشين، اليونانيين البونتيك، الجورجيون) وكذلك اللاجئون المسلمون من البلقان (السلاف من مقدونيا وبلغاريا والبوسنة، الألبان، القلاه) والقوقاز (الشراكسة، الأبخاز، الجورجيون). وقد مر الكثير من هذه الجماعات بشكل ما من الاستيعاب الثقافي واللغوي، حيث حرص أعضاؤها على إخفاء أصولهم العرقية خارج العائلة والمجتمع المحلي. أما العلويون الذين تتراوح نسبتهم بين ١٥٪ و٣٠٪ من سكان تركيا، فقد كان لهم وضعية ملتبسة في العقلية الكمالية: حيث نُظِر إليهم كأتباع لمذهب ديني خارج تمتد جذوره إلى الإسلام الشيعي وحتى تقاليد ما قبل الإسلام، وفي الوقت نفسه أيد كثير من العلويين الجمهورية التركية نظرًا لطابعها العلماني الظاهر. وبالرغم من أن هذا التأييد كان موضع ترحيب أنقرة فإن الدول لم تثق قط- في واقع الأمر- في العلويين الريفيين في غالبيتهم، واستخدمت معهم مجموعة سياسات تتراوح بين الإهمال وبين استيعابهم القسري في الإسلام السني من أجل التحكم فيهم. ولما كان معظم العلويين يتحدثون

التركية فإن هذا قد حدَّ من حريتهم فى ممارسة شعائرهم الدينية، ولكنهم مع ذلك استطاعوا الاستفادة من تركيتهم كطريق لبناء القوة فى الدولة الجمهورية.

غير أن التتريك لم يكن خياراً مجدياً بالنسبة لغير المسلمين مثلما كان كذلك أيضاً بالنسبة لأكبر الجماعات السكانية غير التركية داخل الجمهورية: الأكراد (السنة منهم والعلويون). كان المسيحيون قد أصبحوا أقلية صغيرة تقل عن ١٠٪ من السكان. وتقلص اليونانيون الأرثوذكس والأرمن إلى جيوب صغيرة فى اسطنبول وأزمير، وجماعة من أتباع الكنيسة الأرثوذكسية السيريانية فى الجنوب الشرقى، بينما وجدت جماعات مهمة- إن لوحظت- وعشرات من الأفراد من الأرمن والسيريانيين المتحولين الذين عاشوا سراً فى المناطق الشرقية. وظل اليهود مبعثرين فى أنحاء البلد، وكانوا يُحظون بشكل خاص فى مدن وقرى الجزء التركى من تراقيا. ونُظِّمت الحملات للضغط عليهم من أجل التحدث بالتركية فقط، خاصة فى الثلاثينيات. ووسط الدعاية الألمانية المتصاعدة ضد السامية جرت هجمات منظمة فى الأماكن التى تقطنها أعداد يهودية كبيرة. ومع منتصف الثلاثينيات خرجت معظم الجماعات اليهودية فى تراقيا من بيوتها. وفى خضم الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٢ فُرِضت "ضريبة الثروة" التى استهدفت كل الجماعات غير المسلمة وألحقت دماراً فعلياً بقاعدتهم الاقتصادية وحولت رأسمالهم إلى برجوازية المسلمين التى ازدهرت حديثًا. لقد كان العهد الجمهورى هو عهد التهميش والابتزاز للجماعات غير المسلمة.

وفى كردستان تكون أغلبية السكان وقتذاك من قبائل عرفت بالكورمانج أو ظاظا. وبالنسبة للأكراد الذين حاربوا من أجل السلطان وحكومة أنقرة أثناء حرب الاستقلال، أنهى إلغاء السلطنة والخلافة الرابطة بين السادة الأتراك وزبائنهم الأكراد. ومع إلغاء المدارس الدينية أصبحت المدارس الإسلامية- الكردية غير قانونية، وبات من المخالفات التى تستحق العقاب الإشارة إلى الهوية واللغة الكردية، ناهيك عن الإشارة إلى إقليم كردستان العثمانى. وفى فبراير ١٩٢٥ وقعت أول انتفاضة فى الشرق عندما قام الشيخ سعيد بيران بتجهيز جيش قوامه ١٥ ألف مقاتل واستولى على جزء كبير من ديار بكر والمحافظات المتاخمة لها. إلا أن أكبر الجماعات الكردية (الكورمانج) لم تنضم إلى هذه الانتفاضة الأولى. واستطاع الجيش احتواءها فى مارس من ذات العام

بالاستعانة بقصف جوى مكثف. وشُنِق الشيخ سعيد وأتباعه، وتم ترحيل الكثير من القبائل التى اشتركت فى التمرد إلى غرب الأناضول. وكتبت الصحف التركية أن جماعة من المتعصبين الدينيين البدائيين قد سُحقت بسبب محاولتهم تدمير الجمهورية، ومع ذلك سرعان ما أصبح الشيخ سعيد بيران رمزًا للمقاومة الكردية ضد مضطهديهم الأتراك.

استمرت الانتفاضة وبدأ فى التبلور نمط جديد فى العلاقة بين الطرفين أواخر العشرينيات وطوال الثلاثينيات: التمرد، الاستيلاء على البلدات، يتبع هذا تدخل عسكرى ثقيل وإعدام القادة وترحيل القبائل المتمردة. كان مستوى العنف وحجم الخسائر يتصاعدان مع كل جولة جديدة فى القتال، كما كان رد فعل حكومة أنقرة برئاسة عصمت إينونو يزداد تطرفًا. وجاء قانون التوطين الإجبارى عام ١٩٣٤ ليشكل الإطار القانونى لسياسة أكثر شمولاً لفرض الهدوء. حيث قضى بأن يتم تفريغ المناطق الكردية المثيرة للقلاقل من سكانها (وإعادة تسكينها بالأتراك) وتوزيع السكان المرحلين فى مناطق غرب تركيا، الأمر الذى سيشجعهم على الاندماج فى الأغلبية التركية. ولم يتم تطبيق هذا القانون بشكل منهجى، ولكن عددًا متزايدًا من الأكراد تم ترحيلهم إلى المناطق غير الكردية بسبب تواصل الانتفاضة.

الإبادة فى ديرسيم : كان التمرد فى ديرسيم هو نقط النهاية فى هذا النمط من التمردات وعمليات القمع المتكررة. ففى منتصف الثلاثينيات، كانت ولاية دير سيم الجبلية هى آخر المناطق التى لا تزال تتحدى السلطة الكاملة للحكومة. ويتصف الإقليم بكونه يضم مجتمعًا قبليًا مستقلاً قوى الشكيمة لا يزيد قومه عن ٧٠ ألف نسمة من القبليين العلويين الذين تتحدث غالبيتهم اللغة الزازاكية، إلا أنه كان أيضًا مجتمعًا فقيرًا وموبوءًا بالصراعات الداخلية المهلكة، ولم يخضع قط لسيطرة الحكومة المركزية فى عهد الإمبراطورية العثمانية. وقد حاولت الحكومة فى العقد الأول من عمر الجمهورية فرض قبضتها عن طريق التعاون مع بعض الزعماء القبليين ودفعهم للصراع مع الآخرين. غير أنه بمجيء العام ١٩٣٥ قررت الدولة الجمهورية أن استخدام ديرسيم كنموذج لاستراتيجيتها فى "تحضير" "الآخرين" فى الجمهورية عن طريق الإبادة والإدماج الإجبارى. وخطط قانون تونسيلى (ديرسيم) الصادر عام ١٩٣٥

لإعادة توطين معظم القبائل بترحيلهم من أراضيهم إلى مناطق ذات أغلبية تركية. فتم وضع الولاية تحت الإدارة العسكرية، الأمر الذى أنهى فعليًا أعمال قطع الطرق والاقتتال بين القبائل. وطبقًا لوثائق رسمية رفعت عنها السرية مؤخرًا، وعلى العكس من الرواية الجمهورية للأحداث، فإن الوضع الأمنى فى الولاية ظل مرضيًا حتى ١٩٣٧، ولم يكن هناك أى تهديد وشيك بوقوع انتفاضة. إلا أن الهجوم على ديرسيم يفترض أن الأمر كان مخططًا بغض النظر عن الوضع الأمنى، وذلك بنية القضاء على أية معارضة للجمهورية.

وعندما قامت قبيلة سيد (أو: سى) رضا بحادثة صغيرة فى مارس ١٩٣٧ شن القائد والحاكم عبد الله البدوغان حملة بهدف أبعد من العقاب. فعلى طول الصيف هاجم الجيش القبائل جميعًا بما فيها المؤيدة للحكومة ونفذوا عمليات إعدام بدون تمييز بين المقاتلين والمدنيين. فلقى الآلاف، إن لم يكن عشرات الآلاف، من المقيمين بديرسيم مصرعهم فى هذه الحملة التى شهدت حرق النساء والأطفال إلى جانب استخدام الهجمات الجوية. ويشير الشهود الناجين من المذبحة إلى أن اغتصاب الجنود للنساء كان ممارسة شائعة، مما دفع الكثير من النساء للانتحار هربًا منهم. وفى نوفمبر ١٩٣٧ تم إعدام سيد رضا- بالرغم من بلوغه الثمانين تقريبًا- مع ولده. ويقال إنه قد قال قبيل إعدامه: "نحن أبناء كربلاء، هذا عار، هذا ظلم، هذا قتل عمد".

وكان من الرموز الأبرز لهذه الحرب الجمهورية على الظاظا العلويين فى ديرسيم: صبيحة جوكتشين ابنة مصطفى كمال بالتبنى وأول طيارة حربية فى التاريخ، ويحتمل أن تكون هى نفسها من الأيتام الناجين من إبادة الأرمن. وقد أصبحت القدوة "للمرأة التركية الحديثة"، وهو ما يسلط الضوء على الأسس الإبادية للهوية التركية الحديثة. والرمز الثانى هو عبد الله البدوغان، القائد العام فى ديرسيم والذى أوكل تدمير الولاية وشعبها. وقد تم تكريم البدوغان على قيامه بالمهمة حينما أطلقت قيادة الجيش اسمه على المعسكرات المجاورة لمطار إيلازيغ الذى كانت الطائرات المغيرة تنطلق منه. ومازال الاسم باقيًا حتى اليوم. وفى أوائل القرن الحادى والعشرين أطلق اسم صبيحة جوكتشين على ثانى مطارات اسطنبول، وهو ما يبين الاستمرار غير المكترث فى ذاكرة الدولة، وحيث يتم عقاب التمرد ليس بالعنف وحده وإنما بالأسماء أيضًا.

انتهت الحملة فى أغسطس ١٩٣٨ بعدما أُعدِم جميع زعماء التمرد، وجرى ترحيل الباقين إلى غرب الأناضول. أما الاسم التاريخى ديرسيم فقد أُزيل من على الخرائط وأحلت محله الكلمة التركية تونسيلى (أرض النحاس). وأوعزت الحكومة للرأى العام بأن مجرد انتفاضة أخرى للقبائل الإقطاعية قد تم إخمادها باسم "تحضير البلاد"، أما فى العالم الخارجى فإن القليلين هم من سمعوا بأمر المذابح من الأصل، وهو ما لا يدعو للدهشة لأن الحرب العالمية الثانية كانت على وشك الاندلاع فى أوربا. واليوم تُصنَف مذبحة ديرسيم على أنها "إبادة عرقية"، بينما يتحدث البعض عن إبادة شاملة بمعنى الكاملة طالت قرابة نصف سكان الولاية. وهكذا تكون الحكومة قد أرسلت إشارة واضحة من خلال حملة ديرسيم فحواها: المقاومة ستؤدى بكم إلى التصفية. وفهم الزعماء القبليون والقوميون الأكراد الرسالة فأخفوا مطالباتهم فيما يتعلق بالهوية والأرض. وعمَّ الهدوء كردستان حتى الثمانينيات. غير أن كلمات سيد رضا الأخيرة ستكون بمثابة اللعنة لعقود تلت.

التصدعات: تناقضات الجمهورية: تمكنت "الثورات" التى قام بها النظام الكمالى من بناء خطاب الحداثة القومية الذى لا يزال مهيمنًا على المجادلات فى تركيا حتى اليوم، وإن كان بدرجة متناقصة. غير أن الإصلاحات لم تخلق أول الأمر سوى طبقة رقيقة من الحداثة انحصرت غالبًا فى الطبقات المتوسطة الحضرية بغرب تركيا وتم التعبير عنها فى القيم التسلطية لدكتاتوريات ذلك العصر. فبالرغم من القوانين المدنية والمساواة القانونية بقى قانون الأسرة تحت هيمنة قواعد الشريعة الإسلامية، كذلك تحت الطبقة الحديثة الظاهرية ظلت البنيات الإقطاعية والنزعة المحافظة الدينية تحكم الحياة الريفية. لقد تمت تصفية الهياكل والمؤسسات الدينية، وأغلق الكثير من المدارس والمعاهد الدينية، ما جعل الكثير من نسيج المجتمع العثمانى قبل الجمهورية يذهب إلى العمل السرى. وتم فرض السلم على الأكراد بالرغم من الثمن الفادح للعنف الذى لا يعرف الهوادة ضد المدنيين والتطهير العرقى لمن يتحدون الجمهورية. ومما عقد تقييم السنوات الأولى للجمهورية وأثرها على تركيا الحديثة ذلك التباين المذهل بين الخطاب الحداثى للجمهورية وبين الممارسات على الأرض. فظل خطاب الدولة على مدى عقود ثلاثة متضمنًا أفكار العلمانية والحكم الجمهورى والتنمية الصناعية، بينما توجهت

أنشطة الدولة الأولى نحو الاحتفاظ بمجتمع لا يزال متنوعًا وامتلاك زمامه: استمرت الدولة فى تهميش غير المسلمين قانونيًا واقتصاديًا بانتزاع أملاكهم والإدماج الإجبارى فى مجتمعات المسلمين. غير أن العلويين فى ديرسيم قد واجهوا ما يقترب من التصفية فى حملة تدمير تذكِّر بالإبادة فى ١٩١٥.

أنتجت دولة الحزب الواحد مجتمعًا راكدًا، حيث سيطرت على كل القطاعات من اقتصاد وثقافة وسياسة، من الجيش والبيروقراطية إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية. عمل الكل من أجل هدف واحد هو "إنجاز الحضارة المعاصرة"، ولكنهم انخرطوا فى الحقيقة فى ممارسة السيطرة التامة على المجتمع فى إطار دكتاتورى لخلق مجتمع يتفق والمواصفات الأوربية. وبالتأكيد من المهم تذكُّر أن دكتاتورية الحزب الواحد فى تركيا بتسلطها واندفاعها الأخرق كانت تتوطد فى وقت كان فيه الحال هكذا فى أوربا حرفيًا. فالمحتلون النازيون والقادة الفاشيون كانوا يطبقون من السياسات العنصرية ما تعتبر تركيا بالنسبة لها مكانًا طيبًا نوعًا ما. ينطبق هذا بالتأكيد على مصطفى كمال، وبدرجة أقل على خلفه عصمت إينونو الذى تولى رئاسة الجمهورية وزعامة حزب الشعب الجمهورى عام ١٩٣٨.

تعرض إينونو لضغوط كبيرة من كل من الحلفاء والمحور كى يلتحق بالحرب، ولكنه صارع بنجاح لإبعاد بلده عن الحرب. وظل على موقفه هذا حتى فبراير ١٩٤٥ حينما انضمت تركيا إلى الحلفاء فى لفتة رمزية، ومن ثم استطاعت أن تكون من بين الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة وتصبح حليفة للغرب. واختار إينونو الالتصاق بالولايات المتحدة وأوربا الغربية خوفًا من مطالبات ستالين فيما يتعلق بالسيطرة على المضايق، ومن تصاعد عدوانية السياسة الخارجية السوفييتية. وكان من تبعات الضغوط الداخلية والأمريكية اضطرار إينونو للسماح بتسجيل أحزاب المعارضة والانتخابات العامة. وقد انصاع لهذا المطلب، بعد تردد أول الأمر، فأجريت انتخابات ١٩٤٦ المزورة. وفى العام التالى اعتمد الرئيس الأمريكى هارى ترومان سياسة الاحتواء النشط ضد الاتحاد السوفييتى، التى كان من نتائجها تقديم معونة عسكرية وتنموية سخية لتركيا واليونان، باعتبار بلدَىْ الخاصرة الجنوبية هذين مهددين (على الأقل فى أعين الإدارة الأمريكية) بالسقوط تحت الحكم الشيوعى، وهو ما أطلق عليه أيضًا "مبدأ ترومان". وأُدخِلت تركيا

عام ١٩٤٨ ضمن خطة مارشال لإعادة بناء أوربا فيما بعد الحرب، وانضمت للمجلس الأوربى عام ١٩٤٩، وأجريت أول انتخابات حرة ونزيهة عام ١٩٥٠: وبعد ثلاثة عقود تقريبًا من الحكم بدكتاتورية الحزب الواحد المنكفئة على نفسها، سلم إينونو السلطة للحزب الديموقراطى وزعيمه عدنان مندريس. وفى العالم ١٩٥٢ سُمِح لتركيا بالانضمام لحلف شمال الأطلنطى (ناتو)، وهو ما أكمل الاندماج المؤسسى فى الهياكل الأمنية الغربية.

أرسى بناة الأمة الكماليون فى العقود التأسيسية الثلاثة للجمهورية أسس تركيا الحديثة، على الرغم من أن الخطاب الحضارى والواقع على الأرض كانا مختلفين من جانبين. فالكمالية كمزيج من القومية والدولنة وسياسات التحديث المتسلطة، أصبحت مذهب الدولة الذى تنشره دولة الحزب الواحد الذى جمع بيديه كل السلطات. وظل البلد فقيرًا تعرقله رأسمالية الدولة، والنقص الذى اعترى البرجوازية (بعد القضاء على الطبقات المتوسطة من غير المسلمين)، وتخلف القطاع الزراعى. نشأت فى تلك السنوات تناقضات رئيسية بين النخب التحديثية العلمانية والمحافظين الدينية فى المدن الأصغر حجمًا، بين الدولة التى يسيطر عليها الأتراك وبين كردستان التى يهيمن عليها الأكراد، بين الجماهير الفقيرة والنخب الليبرالية، وأخيرًا بين الكتلة المهيمنة على الدولة (القضاء، الجيش، البيروقراطية، الحزب) وبين الطبقات الاجتماعية الجديدة المحرومة من التمثيل السياسى. وإذا كانت الرؤية التحضيرية ومشروع الحداثة الكمالية قد فُرِضا غالبًا على الشعب باستخدام القوة الغاشمة خلال العشرينيات والثلاثينيات، فإن الحرب العالمية الثانية قد سهلت بدرجة رفع مستوى التحكم السلطوى فى عهد خليفة مصطفى كمال: عصمت إينونو. إلا أنه بعد انتهاء الحرب فقد خطاب النزعة التركية و"الحضارة المعاصرة" جاذبيته، كما أن كلاً من الطلب الداخلى بإحداث التغيير والشروط الجيوسياسية الجديدة للحرب الباردة جعلا من المستحيل استمرار دولة الحزب الواحد.

الديموقراطية الناقصة للدولة الحارسة (١٩٤٦ - ١٩٨٠)

إذا كانت العقود الثلاثة الأولى لتوطيد الجمهورية قد شهدت صعود دولة الحزب الواحد التحديثية المتسلطة ذات النبرة الأيديولوجية العالية، فقد شهدت العقود التالية

تحولاً غير مكتمل لنظام الحكم هذا نحو نظام للتعددية الحزبية يتسم بالضعف. إذ تم إنهاء حكم الحزب الواحد وأجريت انتخابات حرة ونزيهة عام ١٩٥٠ سمحت بإحداث تغييرات فى السلطتين التشريعية والتنفيذية. غير أن فروع الحكم الأخرى، أى القضاء والجيش والبيروقراطية، شكلت تحديًا للتحول الديموقراطى واستمرت فى إعادة إنتاج أيديولوجية دولة الحزب الواحد، وتحت القيادة الفعلية لحزب الشعب الجمهورى. وفى هذه الفترة نشأت الديموقراطية التركية الناقصة والتى تمزقها الصراعات، إلى جانب دولة موازية تسلطية قوية فى قلبها، والتى باستطاعتها التدخل بانتظام من أجل الاحتفاظ بعدم خروج الحكومات المنتخبة عن النهج المطلوب، والتخلص منها عند الحاجة، والتلاعب بالمجتمع بما يسمح بالاحتفاظ بالسلطة. وكان حزب الشعب الجمهورى شريكا فى اختيار "حراس" الجمهورية على مدى الخمسينيات والستينيات. ولكن أثناء التحول الديموقراطى المؤقت للحزب فى السبعينيات تحت قيادة بولنت أجاويد بدأ أيضًا إشراك الأحزاب اليمينية. وقد بقيت طوال تلك الفترة "الدولة الحارسة الجمهورية" الموازية، والتى أصبح يشار إليها فى القرن الجديد باسم "الدولة العميقة"، وتقوت بالتدخلات المتكررة للجيش، حيث تطابقت الدولة "العميق" مع الدولة المرئية، ولم تضعف إلا بشكل مؤقت حينما تكونت حكومات منتخبة تراكم لديها من القوة ما يكفى لتحدى حراس الجمهورية.

اتسمت السياسة فى هذه الفترة بالضبابية واستحالة فهمها فى وقتها، إذ لا يمكن فهم كثير من الأحداث إلا متأخرًا وبأخذ تآمر حراس الدولة فى الحسبان، وينطبق هذا على كل من المذابح المدبرة ضد غير المسلمين عام ١٩٥٥، والاستقطاب السياسى الشديد والعنف الجماهيرى فى السبعينيات. وقد نشأت هذه الدولة الحارسة ونشاطها السياسى من وراء الكواليس مع الانتخابات الأولى عام ١٩٥٠ واستمرت منذ هذا الوقت. وظلت تركيا حليفًا وفيًا لحلف الأطلنطى، وتسامحت الولايات المتحدة بشكل خاص، بل أيدت فى الغالب تدخلات الحراس التى صانت الدور الجيوستراتيجى لتركيا باعتبارها الخاصرة الجنوبية للناتو. وهناك ثلاثة موضوعات مهمة سيطرت على تلك العقود، وتعتبر حاسمة فى فهم السياسة التركية فى الوقت الحاضر: نشأة ديموقراطية محافظة، تلاعب الحراس بالسياسة من خلال التدخلات العسكرية والعنف الجماهيرى

المصطنع، وأخيرًا تحديات كل من اليسار الاشتراكى الراديكالى واليمين المتطرف لكل من الديموقراطية المحافظة والدولة الحارسة.

نشأة الديموقراطية المحافظة: الكوادر والسياسات: فاز بانتخابات ١٩٥٠ الحزب الديموقراطى وزعيمه عدنان مندريس، وهو برلمانى سابق عن حزب الشعب الجمهورى ومن كبار ملاك الأراضى فى بلدة أيدن بإقليم إيجه. أقام الحزب الديموقراطى تحالفًا للطبقات الاجتماعية سوف يشكل العمود الفقرى لتوالى الأحزاب الديموقراطية المحافظة على حكم تركيا: من حزب العدالة الذى جاء إلى السلطة عام ١٩٦٥ إلى حزب الطريق المستقيم ، ومن حزب الوطن الأم لقائده تورجوت أوزال إلى حزب العدالة والتنمية لرجب طيب أردوغان. وقد تكون الحلف من طرفين مستبعدين: برجوازية متنامية رغبت فى المزيد من الاستقلال عن الدولة- التى خلقت الصناعيين المسلمين أول الأمر، والمحافظين ومعظمهم من الريفيين فى الأناضول الذين أرادوا الاحتفاظ بدرجة من الاستقلال عن تدخل الدولة وتحقيق أوضاع مادية أفضل. ومن نتائج هذا أن كانت سياسات الحزب الديموقراطى- سواء فى مجال التخطيط الاقتصادى أم الإصلاح السياسى- خليطًا انتهازيًا من السياسات القائمة على المصالح الاقتصادية للصناعيين وكبار الملاك من ناحية، والسياسات الشعبوية والأبوية المستهدفة لفقراء الريف من الناحية الأخرى. وقد قامت هذه السياسات على خطاب يشجع الإنجاز والثروة الفرديين والتنمية والمساواة، إلى جانب الورع الدينى والمحافظة الاجتماعية.

فكان من أوائل أعمال حكومة الحزب الديموقراطى على سبيل المثال إبطال رفع الأذان باللغة التركية. وقد كانت إعادة الأذان باللغة العربية- خمس مرات يوميًا فى سائر أنحاء تركيا- موضع ارتياح القسم الأعظم من المسلمين، حيث أعاد للبلاد ما كان من التزام بهويتها الإسلامية. وقد ولدت هذه الخطوة استياء سريعا داخل الجيش وحزب الشعب الجمهورى اللذين رأيا فيها ثورة مضادة تتخلّق ضد الجمهورية الكمالية. ولكن تأييد الشعب كان من الوضوح بما لا يشجع الجنرالات على القيام بأى تصرف إزاء هذا حتى اليوم. كان المواطنون العاديون يجتهدون لفهم كلمة ديموقراطية غير المألوفة وترجموها إلى معنى خاص بهم للكلمة التركية "دمير كير آت" Demir Kir at أى "الحصان الرمادى الحديدى" الذى سيعدو- فى الحكى الشعبى- على مدى تاريخ

تركيا المعاصر، وإن كان سيخرج عن المضمار من وقت لآخر بفعل التدخلات العسكرية. من ثم سيطر على السياسة التركية الفاعلون المحافظون والوسطيون، بينما كان على كل من اليسار الاشتراكى والجمهوريين التطلع إلى الجيش للقيام بثورة من أعلى. غير أنه مع انقلاب ١٩٧١ أدرك اليسار أن الدولة الحارسة لا تشعر بأى التزام أخلاقى تجاه المتعاونين معها لمرة واحدة.

أما على الجبهة الاقتصادية فقد حلت سياسات اقتصادية مترددة محل سياسات التنمية السريعة وبناء المؤسسات. وأنشئ فى هذه الفترة أربع جامعات (جامعة الشرق الأوسط التقنية بأنقرة، جامعة البحر الأسود التقنية بطرابزون، جامعة أتاتورك فى أرضروم، جامعة إيجه فى أزمير) تكفلت بإدخال توجه أمريكى قوى على التقاليد الأكاديمية التى اتسمت غالبًا بالتقاليد الأوربية. فى الوقت نفسه دفعت خطة مارشال عملية تصنيع الزراعة وزادت من ناتج المحاصيل النقدية للأسواق الآخذة فى الاتساع فى أوربا الغربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وعلى العكس من فكرة التخطيط القومى التى ترجمها مندريس وخلفه ديميريل فى صورة الخطط الخمسية على النمط السوفييتى فى العهود الأولى للجمهورية، نبذت حكومة الفترة التى نتحدث عنها التخطيط للاقتصاد الكلى وفشلت فى وضع استراتيجيات متماسكة للتنمية. لقد بعثت المعونة الأمريكية والاقتراض من الخارج الاقتصاد التركى، الذى اكتسب الكثير من الخصائص الرئيسية التى بقيت لوقت طويل: الأزمات المالية الدورية، انخفاض قيمة الليرة، الدين الخارجى، والاعتماد على الوكالات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين. وسرعان ما تغير المشهد الاقتصادى الليبرالى بإدخال سياسة إحلال الواردات والإجراءات الحمائية، وذلك لإرضاء ممثلى طبقات الأعمال. وعلى الرغم من رطانة السوق الحرة التى لاكها الحزب الديموقراطى وحزب العدالة من بعده، ظل الاقتصاد التركى اقتصاداً مختلطًا توجد به حصة كبيرة لـ"مشروعات القطاع العام".

وفى الوقت الذى عمل تصنيع القطاع الزراعى على تحسين الوضع الاقتصادى لصغار الملاك وكبارهم (باستثناء العمالة الزراعية فى الحيازات شبه الإقطاعية فى المناطق الكردية) فقد تسبب أيضًا فى خلق قوة عمل وفيرة. وبدأت حركة هجرة قوية إلى المدن الكبرى، ومع منتصف الخمسينيات بدأت المساكن العشوائية تظهر فى أطراف

اسطنبول وأنقرة، وأطلق عليها "جيسيكوندو" gecekondu أى "المساكن التى تبنى فى ليلة". وبعد أن تركت حكومة مندريس للسوق شبه الرسمية توفير المساكن بأسعار معقولة قامت بعدد من المشروعات الحضرية فى اسطنبول التى تعرضت لإهمال طويل فى ظل الحكومات الجمهورية السابقة. وأدى تركيز مندريس على خلق مربعات سكنية كبيرة وطرق واسعة- خاصة فى البلدة العتيقة- إلى جلب نوع فظ من الحداثة إلى اسطنبول: إذ اخترق طريقا "الأمة" و"الوطن" شبه الجزيرة التاريخية بالكثير من مظاهر الحداثة المتوهجة، مع قليل من الاهتمام بالأبنية الحضرية المتهالكة. كما كان إنشاء الطرق أولوية مطلقة عند مديرية الطرق السريعة التى تأسست عام ١٩٥٠ تحت إشراف مستشارين أمريكيين استوحوا قانون الطرق الفيدرالية فى عهد أيزنهاور للتطبيق فى تركيا. أدت الطرق الجديدة إلى خفض تكاليف النقل وقوّت الصلات مع تلك الأجزاء من البلاد التى ظلت لوقت طويل معزولة اقتصاديًا وثقافيًا. تم هذا على حساب السكك الحديدية التى اعتُبِرت من بقايا الدولة، حيث نشأت بنية تحتية ومنظومة للنقل الخاص المعتمدة على البترول. وفى السبعينيات أصبح سد كيبان فى محافظة إلازيغ مع أول جسر على البوسفور فى اسطنبول، إلى جانب التحديث المتواصل لشبكة الطرق وكهربة القرى، جزءًا من المشروع التنموى لحزب العدالة بقيادة سليمان ديميريل، من أجل "تركيا العظمى".

غير أنه على الرغم من تلك المشروعات على طريق بناء "تركيا العظمى" كانت السياسة الخارجية لتركيا فى تلك السنوات "صغيرة" نوعًا ما، ويمليها عليه إلى حد كبير موقعها كدولة مجابهة، والتحالف مع الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى المسألة القبرصية، وتحديدًا تفاقم العنف بين القبارصة اليونانيين والأتراك بعد انهيار القواعد المؤسسة للجمهورية عام ١٩٦٠، برز تطوران بشكل خاص. أولهما كان الاشتراك غير الفاعل بدرجة كبيرة لتركيا فى منظمة المعاهدة المركزية (السنتو CENTO ويسمى أيضًا حلف بغداد) بقيادة الولايات المتحدة، والتى تكونت من إيران والعراق وباكستان والمملكة المتحدة، لتطويق الاتحاد السوفييتى بحزام موالٍ لأمريكا، وهو النسخة السابقة من نظرية الحزام الأخضر الأمريكية فى السبعينيات والثمانينيات. وفى نهاية المطاف كان الحزام الأخير هو الأهم: فبعد ثلاث سنوات فقط من الإطاحة الوحشية بمندريس،

وتحديداً فى سبتمبر ١٩٦٣ وقعت تركيا والجماعة الاقتصادية الأوربية اتفاقية الشراكة المعروفة باسم معاهدة أنقرة. أكدت المعاهدة على وضع تركيا كعضو شريك، وحددت إطاراً زمنياً لانضمام تركيا التدريجى للسوق المشتركة بالاتحاد الأوربى، وبعد فترة تمهيدية وانتقالية تقوم تركيا خلالها بتكييف إطارها القانونى، سيسمح لها بدخول الاتحاد الجمركى عام ١٩٩٥ ومن ثم تصبح عملياً عضواً كامل العضوية.

فى الوقت نفسه تقريباً بدأت فى تركيا أهم التغيرات المجتمعية فى هذه المرحلة، مثل الكثير من البلدان الأوربية. حيث اتبعت تركيا ما فعلته دول جنوب أوربا الفقيرة- مثل إيطاليا وإسبانيا واليونان- ووقعت سلسلة من اتفاقيات العمالة الثنائية كانت أولاها مع ألمانيا عام ١٩٦١ ثم بعد هذا مع معظم بلدان أوربا الغربية التى كانت بحاجة إلى قوة العمل الرخيصة للاشتراك فى الفورة الاقتصادية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. تبع ذلك هجرة قسم كبير من فائض قوة العمل التركية باتجاه الغرب، ونشأت جاليات الأتراك بالخارج لتبلغ ثلاثة ملايين فى ألمانيا، ونصف مليون فى فرنسا، وبريطانيا، ثم فى الولايات المتحدة لاحقاً. غير أن هولندا والنمسا وبلجيكا يمكن أن تصبح سريعاً موطناً لجاليات تركية بمئات الألوف. وخلقت جاليات الخارج هذه قنوات إضافية للانخراط مع "أوربا" فيما أبعد من الخطاب النخبوى الجمهورى عن "الحضارة المعاصرة"، كما خلقت نواة لمفكرين ونشطاء دينيين لم يكن باستطاعتهم العمل بحرية فى تركيا. وأصبحت ألمانيا عملياً بمثابة نقطة انطلاق للحركة الإسلامية التركية.

الحراس ضد الديموقراطيين : صوّت الناخبون بثبات على مدى الخمسينيات والستينيات لصالح الديموقراطيين المحافظين، ثم حزب العدالة الذى خلفهم. وجاءت المعارضة الشعبية فى هذه السنوات من جانب اليساريين والجماعات الاشتراكية فى الغالب. وقد تم استغلال هذه المعارضة، وتوجيهها جزئياً، بواسطة الدولة الحارسة التى رأت خطراً حقيقياً على سلطتها إذا استمر حكم الديموقراطيين. من هنا كانت النظرة إلى انقلاب ١٩٦٠ على أنه "انقلاب يسارى". غير أنه عندما انتُخِب الاشتراكيون فى البرلمان عام ١٩٦٥، وبعد انقلاب ١٩٧١، أصبح اليسار هو الهدف الأول للحراس بينما أصبح حزب العدالة تحت قيادة سليمان ديميريل الحامى الأفضل لمصالحها. وهكذا فإن الفترة من الخمسينيات إلى السبعينيات شهدت تلاعب الدولة الحارسة

(تحالف سرى تقريبًا بين الجيش والقضاء والبيروقراطية) بالسياسة على مستويات متعددة، كما استخدمت العنف الجماهيرى لإزاحة الحكومات. ولن يتسنى تقييم تدخلات الجيش أعوام ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠، والأحداث التى أدت لها تقييمًا مكتملاً ما لم نأخذ فى الاعتبار الدولة الحارسة وتصرفاتها.

على سبيل المثال كان من المؤامرات التى خلقت الشروط المطلوبة لتخل الجيش عام ١٩٦٠ فظائع ٦/٧ سبتمبر ١٩٥٥ والتى يفترض أنها كانت رد فعل تلقائيًا على حرق البيت الذى ولد فيه مصطفى كمال فى تسالونيكى، والذى أشعل الغضب العام على حالة الأقلية التركية فى قبرص. ففى ٦ سبتمبر بدأ أعضاء منظمة تسمى "قبرص تركية" فى نهب وتدمير محال وممتلكات غير المسلمين. وفى وقت واحد تقريبًا بدأت الهجمات فى مناطق متباعدة مثل اسطنبول وأزمير واسكندرون (ويوجد بالأخيرة عدد كبير من السكان العرب الأصليين) واتبعت الأسلوب نفسه تقريبًا. فتم نهب الممتلكات وتخريب الكنائس والمقابر والاعتداء على الكهنة والأناس العاديين. واستُهدِف فى اسطنبول وحدها أكثر من خمسة آلاف منشأة أعمال، وهوجم تقريبًا جميع الكنائس الأرثوذكسية الثلاث والسبعين بالمدينة ونهبت أيقوناتها. وقتل اثنا عشر يونانيًا أو أكثر، واغتصب ما لا يقل عن أربعمائة امرأة. وأصيب المئات بإصابات خطيرة. وفى الحقيقة أن تلك الأحداث قد تم التخطيط لها بدقة فى "مجلس بحوث التعبئة" (سفر برلك تيتكيك كورولو) والمعروف بشكل أوسع بصفته اللاحقة: "المكتب الحربى الخاص" (أوزيل حرب ديريسى). وكان هذا المكتب من بين التنظيمات السرية التى أنشأتها الدول الأعضاء فى حلف الناتو لشن الحرب النفسية ضد الشيوعية والإعداد للدفاع فى حالة التعرض لهجوم شيوعى، ولكنه فى الوقت نفسه تمسك بقوة بتقاليد التنظيمات السرية فى أواخر عهد الدولة العثمانية.

وقد أكد الضابط صبرى يرمبيش أوغلو العميل السرى للمكتب ومدير مجلس الأمن القومى فيما بعد أن "٦-٧ سبتمبر كان من عمل المكتب الحربى الخاص الذى كان منظمة مدهشة، وحققت أهدافها" (Güllapoglu 1991). ولم يكن الهجوم على بيت مصطفى كمال فى تسالونيكى وحده من تنظيم المخابرات التركية، بل إنه طُبِع مسبقًا مئات الآلاف من النسخ من صحيفة "اسطنبول اكسبريس" التى حرضت قطاعات كبيرة

من الجمهور. وقد استهدفت هذه الفظائع تحقيق هدفين على الأقل. فحتى على الرغم من أن هناك مسئولية محدودة ويمكن التحقق منها للحكومة عن تلك الأحداث، إلا أنها أفادت كإحدى التهم الأساسية التى وُجهت لإدانة مندريس وحزب العدالة بعد انقلاب ١٩٦١. وكانت الأحداث بالنسبة لكثير من غير المسلمين فى اسطنبول نقطة تحول أدركوا بعدها أن لا طائل من وراء آمالهم فى المواطنة المتساوية فى الجمهورية التركية. واتسمت سنة ١٩٥٥ بالهجرة المكثفة لليونانيين فى المدينة إلى اليونان، كما مثلت هذه السنة نهاية الطابع الكوزموبوليتانى لاسطنبول.

كان انقلاب ٢٧ مايو ١٩٦٠ هو التدخل التالى للدولة الحارسة: ففى صباح هذا اليوم قطع راديو أنقرة برامجه المعتادة لإذاعة بيان خاص. أعلن الضابط ألبارسلان توركيش أن القوات المسلحة التركية قد استولت على السلطة فى البلاد وتعطيل المجلس الوطنى وتعليق الدستور. قام بالانقلاب مجموعة من شباب الضباط يطلقون على أنفسهم لجنة الوحدة القومية دون تواطؤ رئيس هيئة الأركان العامة، رغم احتمال ارتباطهم بالمكتب الحربى الخاص. وكان هذا هو الانقلاب الوحيد فى تاريخ تركيا الحافل بالانقلابات الذى تم خارج التسلسل القيادى، ومن ثم سرعان ما أمسك رئيس هيئة الأركان بزمامه وشكل لجنة من فقهاء القانون لوضع مسودة دستور جديد. ومن المفارقة أن دستور ١٩٦١ جاء أكثر دساتير تركيا ليبرالية حتى اليوم. حيث وسّع الحريات الفردية بدرجة كبيرة وأدخل حرية التجمع والتعبير إلى جانب استقلال الجامعات والإعلام العام.

وإذا كان الدستور قد جاء ليبراليًا فيما يتعلق بالحريات الفردية، فقد أعطى فى الوقت نفسه دورًا أكثر بروزًا للجيش: خلق مصالح خاصة للضباط الشبان فى التنمية الاقتصادية للبلاد (ومن أجل إثنائهم عن التفكير فى مؤامرات مستقبلية)، وإنشاء صندوق تقاعد القوات المسلحة OYAK الذى سيصبح لاعبًا رئيسيًا فيما بعد. كذلك أنشئ مجلس الأمن القومى، وقُنِّن الدور الدستورى للجيش بوصفه الحارس للنظام السياسى. وأدخلت المحكمة الدستورية المنشأة حديثًا نظامًا للضوابط والمراقبة، غير أنه استُخدِم غالبًا ضد الحكومات المنتخبة. ومن المفارقة أن دستور ١٩٢٤ قد ألغى فقد تم اعتقال الرئيس جلال بايار ومجمل حكومة الحزب الديموقراطى بمن فيهم رئيس الوزراء

مندريس وأعضاء البرلمان بتهمة "خرق النظام الدستوري". وفي أكتوبر بدأت المحاكمات ذات الطابع البدائي في "غرفة العدل العليا" بسجن جزيرة ياسيادا في اسطنبول والتي تشبه المحاكمات الشكلية في روسيا السوفييتية أو الصين. فأهدرت حقوق المدعى عليهم وأعدت الأفلام والبرامج الإذاعية التي شوهتهم في أعين الرأي العام. واتهم مندريس بأنه لعب دورًا في اعتداءات اسطنبول، على الرغم من عدم اشتمال المحاضر على أي حقائق في هذا الصدد. وبعد عام صدرت أحكام بالسجن المؤبد على أربعمائة من حوالي ستمائة متهم، وبإعدام خمسة عشر متهمًا.

وافقت لجنة الوحدة القومية على ثلاثة فقط من أحكام الإعدام، وتدخل كل من الرئيس ورئيس حزب الشعب الجمهوري لإيقاف الإعدامات دون جدوى. وفي يوم ١٦ سبتمبر ١٩٦١ تم شنق عدنان مندريس أول رئيس وزراء منتخب ديموقراطيًا، ومعه وزيرا المالية والخارجية. وتم ترحيل الديموقراطيين الصادر بحقهم أحكام إلى سجن قيصرية حيث قبعوا فيه حتى السبعينيات. وهكذا كان انقلاب ١٩٦٠ أول مظهر مرئي للدولة الحارسة، بالتدخل الصريح للجيش في السياسة وتشكيل المحاكمات الخاصة للخصوم، بينما سعد القضاء بالمشاركة في العملية، وفعلت بيروقراطية الدولة كل ما بوسعها لدعم النظام الجديد. وقد عملت كل هذه السلطات على منح الحصانة للانقلابيين.

الفوضى السياسية واستيلاء الجيش على السلطة: على الرغم من تفضيل الجيش لحزب الشعب الجمهوري ولجوئه للألاعيب المتلاحقة لخلق مناخ "التغيير الثوري" فقد ثبت ضعف فكرة العودة إلى الحكم المطلق الكمالية: فقد جاءت انتخابات ١٩٦٥ بمن يخلف الحزب الديموقراطي الذي أصبح محظورًا، أي حزب العدالة وزعيمه سليمان ديميريل. كما شهدت الانتخابات نفسها بروز حركتين سياسيتين جديدتين: حزب العمال والحزب القومي الفلاحي الجمهوري. فكان حزب العمال هو أول حزب اشتراكي قانوني في تاريخ البلاد وقام على تحالف بين الاشتراكيين الديموقراطيين وماركسيين ولينينيين ومثقفين مؤمنين بـ"الثورة الديموقراطية الوطنية". أما الحزب الآخر فقد ضم الكولونيل الانقلابي المتعاطف مع النازية ألبارسلان توركيش حيث أصبح الحزب منبرًا لليمين القومي المتطرف الناشئ ومجموعته البرلمانية. وسيلعب الحزبان دورًا بارزًا في إدخال الطابع الراديكالي إلى المجال السياسي في السنوات التالية.

ازداد اهتمام الطلاب الجامعيين بالنشاط السياسى فى أواخر الخمسينيات. وفى أعقاب انقلاب ١٩٦٠ تطورت ما بدأت كحركة قومية أثارتها أحداث قبرص واستغلها "المكتب الحربى الخاص".. تطورت فى اتجاه اليسار وفكرة الثورة المعادية للإمبريالية. وكان القلب النابض للحركة الطلابية السياسية فى كلية علم السياسة بأنقرة (المدرسة الإدارية الإمبراطورية). وقد شهدت الكلية استقطاباً حاداً بين نوادى الفكر الاشتراكى ونادى الفكر الحر. شهدت الفترة نفسها تقريباً نشوء أول جمعية سياسية كردية هى جمعية "قلوب الشرق للثقافة الثورية". وتأثراً بروح ١٩٦٨ فى أوربا، والحركات الاحتجاجية فى الولايات المتحدة على حرب فيتنام، شعر الكثيرون من أنصار اليسار بأن ثورة عالمية وشيكة الحدوث، وأن السؤال أصبح فقط عن متى تحدث، وأن العالم سيصبح اشتراكياً. وأصبح من الملامح المميزة لذلك الوقت مثلما فى سائر أنحاء أوربا: احتجاجات الشوارع، الإضرابات الجامعية، التظاهرات المعادية للولايات المتحدة وشعار "أيها اليانكى عد إلى بلدك" رداً على توبيخ الرئيس الأمريكى جونسون لتركيا بسبب موقفها من قبرص.

وخلقت هذه الإضرابات القائد الأكثر رمزية ومأساوية لليسار التركى: طالب القانون دينيس جيزمش الذى قاد إضراب ١٩٦٨ بجامعة اسطنبول وباشر المفاوضات مع حكومة ديميريل لتحقيق بعض المطالب. غير أن ما بدأت حركة سلمية سرعان ما ازدادت راديكالية وأصبحت عنيفة عندما بدأت الجماعات اليمينية المتطرفة و"جمعيات مناهضة الشيوعية" ذات المنحى الإسلامى فى مهاجمتهم بعنف متزايد. كانت الدولة الحارسة تستخدم اليمين المتطرف هذه المرة لمهاجمة اليسار الذى غادر موقع الجمهوريين ومضى فى طريقه الراديكالى الخاص به. وعندما قام السفير الأمريكى إريك كومر بزيارة جامعة الشرق الأوسط التقنية قوبل بتظاهرات حاشدة ضد الولايات المتحدة تحت قيادة جيزمش ومنظمته "جيش التحرير الشعبى التركى" التى كانت أول منظمة تركية تنذر نفسها للنضال المسلح.

تصاعد العنف بين الجماعات اليمينية والإسلامية المتطرفة المرعية من الدولة وبين الطلاب الماركسيين. كان الطلاب والعمال كذلك مملوئين بالحماس من أجل الثورة، حتى وإن كانت لديهم فكرة قليلة عما يمكن أن يفعلوا بالسلطة إن دانت لهم. وقادت كل

مواجهة إلى رد فعل أعنف وضحايا أكثر. فأثناء تظاهرات مناهضة لأمريكا بميدان تقسيم فى اسطنبول، أعلنت الجماعات اليمينية "الجهاد" ضد اليسار وضربوا المتظاهرين بالعصى بينما وقف البوليس يراقب. ووسط الهتافات "الدم بدم.. الانتقام!" قُتِل اثنان من المحتجين وأصيب حوالى مائة منهم. وقد دخل يوم ١٦ فبراير ١٩٦٩ المعجم السياسى التركى باسم "الأحد الدامى". وعلى الرغم من أن الانتخابات التى جرت فى أكتوبر قد جاءت بحزب العدالة إلى الحكم ثانيةً فإن حلبة السياسة قد انتقلت من المجلس الوطنى (البرلمان) إلى الشارع، ففى يونيو ١٩٧٠ خرج للتظاهر بحى كاديكوى فى اسطنبول أكثر من ٧٠ ألفًا من أعضاء النقابات العمالية الثورية احتجاجًا على قانون تقييد الحريات النقابية. وقُتِل فى المظاهرة أربعة من العمال وأحد رجال الشرطة، واضطر ديميريل إلى إعلان الأحكام العرفية فى بعض المحافظات. ومع توالى انفجارات القنابل التى لم يعلن أحد مسئوليته عنها، ونهب اشتراكيين راديكاليين للبنوك، واندلاع الصدامات بين الجماعات الطلابية المتنافسة، كان رئيس الأركان وكبار القادة يعقدون اجتماعات منتظمة للاتفاق على تفصيلات الانقلاب الوشيك، وكذلك لمتابعة تحركات الضباط الشبان ذوى النزعة اليسارية الذين كانوا يأملون فى ثورة على نمط ما قام به الضباط الأحرار فى مصر.

تدخل الجيش فى مارس ١٩٧١: حينما قامت جبهة التحرير الشعبية (التى كانت تعمل من داخل جامعة الشرق الأوسط التقنية) باختطاف أربعة جنود أمريكيين فى مارس ١٩٧١ بدا أن الوقت قد حان كى يضرب الضباط ضربتهم. فقامت قوات من الجيش بشن هجوم عنيف على مساكن الطلاب وقتلت ثلاثة منهم واعتقلت أكثر من مائتى طالب فى استاد الجامعة. فقام دينيس جيزمش بإطلاق سراح الجنود الأمريكيين لمنع اتساع حمام الدم، ولكن الوقت كان قد فات لأن التدخل العسكرى كان قد بدأ فعلاً. ففى ١٢ مارس ١٩٧١ أعلنت نشرات الظهيرة فى الإذاعات التركية مذكرة للقوات المسلحة تتهم البرلمان والحكومة بأخذ البلاد نحو "الفوضى والاقتتال والاضطراب الاجتماعى والاقتصادى".

أطيح بديميريل من منصبه وتشكلت حكومة جديدة للتصدى لمشكلة تصاعد العنف فى الشارع. رحب المثقفون اليساريون والجماعات الماركسية بهذا التدخل فى أول

الأمر، حيث ظنوا أن من نفذه هم الكولونيلات اليساريون المتعاطفون مع "الثورة الديموقراطية الوطنية". ثم أدركوا بعد ذلك أنهم مخطئون. قام الجنرالات أولاً بتطهير مجلس قيادة الانقلاب من الضباط اليساريين، ثم اعتقلوا دينيس جيزمش، وأخيراً شكلوا حكومة تكنوقراط من الحزبين الرئيسيين. ولما استمرت الاحتجاجات والتفجيرات وسرقات البنوك طوال شهر أبريل، قامت الحكومة الجديدة المعينة برئاسة نهاد إريم بإعلان الأحكام العرفية فى ١١ محافظة، وتم حظر الجمعيات الاشتراكية والقومية وإغلاق الصحف اليسارية، بعد القيام بحظر التجول والاعتقالات التعسفية الفظة فى ساعات الصباح الأولى. ولخص إريم موقف الحكام الجدد حينما أعلن أن دستور ١٩٦١ "يمثل رفاهية بالغة بالنسبة لنا". وسرعان ما قامت حكومته بتغيير أكثر من ٤٠ مادة فيه بهدف الحد من حقوق الإنسان والحريات الفردية واستقلال الجامعات.

وبعدما شددت أنقرة من قبضتها على الحياة السياسية تطور موقف المنظمات الشبابية الماركسية نحو استخدام العنف. وكان الكثيرون منهم قد انخرط فى معسكرات التدريب الفلسطينية بلبنان والضفة الغربية، وحيث اشتركوا مع منظمة الجيش الثورى الألمانى RAF فى العداء لأمريكا وإسرائيل. لذا لم يكن مفاجأة أن تقوم مجموعة ذات صلة بجيش التحرير الشعبى التركى فى ١٧ مايو ١٩٧١ باختطاف السفير الإسرائيلى فى أنقرة إفرايم إلروم لإجبار الحكومة على إطلاق سراح دينيس جيزمش. ولكن الحكومة لم تكن هذه المرة فى وارد التفاوض. فبعد ملاحقات واعتقال ما لا يقل عن خمسمائة مثقف يسارى عُثِر على جثة إلروم فى اسطنبول. وكان ماهر تشايان وحسين سيفاهير وأولاش برداكشى هم من ارتكبوا أول عملية اغتيال سياسى تقوم بها حركة الشباب الماركسى. ومع ذلك فإن شعار "ماهر/ حسين/ أولاش.. نضال حتى التحرير" ظل يتردد فى مظاهرات الاشتراكيين حتى أوائل القرن الحادى العشرين، ومازال يسمع حتى اليوم.

ثأرت القوات المسلحة لما حدث. فقدم إلى المحاكم العسكرية أكثر من ألف شخص معظمهم من اليسار- بمن فيهم اشتراكيو حزب العمال- وجبهة التحرير الشعبية وبعض المنظمات اليمينية. وألقى فى السجون بعشرة آلاف ناشط سياسى. فقد أدانت

المحاكم معظمهم "بتقويض النظام الدستوري باستخدام وسائل عنيفة"، وحكمت بالإعدام على كثيرين. وحاول عصمت إينونو وحزب الشعب الجمهوري تعبئة البرلمان لإيقاف أحكام الإعدام، لكنه قوبل بمقاومة صلبة من ديميريل والأحزاب اليمينية التي صوتت لصالح تنفيذ الأحكام. وبينما كان حزب الشعب الجمهوري يجهز لرفع الأمر إلى المحكمة الدستورية لإيقاف القرارات، تمكن ماهر تشايان ورفاقه من الهرب من السجن واختطفوا ثلاثة فنيين عسكريين من الجنسيتين البريطانية والكندية للضغط على الحكومة كي تفرج عن دينيس جيزمش. وفي أواخر مارس ١٩٧٢ تم تطويق قادة التنظيمات الشبابية الماركسية- اللينينية مع رهائنهم في قرية كسيلدير. وحسب شهود عيان فقد قام الجنود الأتراك- بمساعدة من قوات الناتو- بقصف المخبأ بالمدافع الآلية لأكثر من ١٢ ساعة وقتلوا الجميع سوى فرد واحد. ففيما يشبه المعجزة تمكن إرطغرل كوركتشو قائد "الشباب الثوري" من النجاة من المذبحة. بعد هذا بأسبوع وقع الرئيس على قرار إعدام دينيس جيزمش ورفاقه، وشنقوا بالفعل في شهر مايو. وكان دينيس قبل هذا بثلاث سنوات فقط قد تفاوض من أجل حل سلمي لإضراب الطلبة في جامعة اسطنبول. ولكنه قُتل عندما كان عمره ٢٤ ربيعًا باعتباره عدوًا خطيرًا للدولة. هذا الصعود السريع تلخصه واحدة ممن شاركوا في الحركة الاشتراكية وقتذاك، وتعرضت للاعتقال والتعذيب، بقولها: "كان الأمر مثل مباراة. فالصغار تصوروا أنهم على وشك قيادة البلاد إلى ثورة شعبية، بينما زعم ديميريل والجيش أن الصغار سوف يدمرون النظام الدستوري في تركيا. وقد عرف الطرفان في أعماق النفس أن لا هذا ولا ذاك سوف يحدث. ولكن من قُتل هم الصغار" (فاطمة سيمان، مقابلة مع الكاتب، ١٤ يونيو ٢٠٠٩).

لقد اعتقد كل طرف أنه يحارب معركته الخاصة، ولكنهما سيفهمان فيما بعد أنهما قد خُدِعا.

الانزلاق نحو الفوضى : استولت الدولة الحارسة على المجال السياسي بعد تدخلها عام ١٩٧١. وإذا كان البرلمان قد بقي بعد الانقلاب فإن السلطة أصبحت تمارَس من مكان آخر. وقد شهد العقد التالي للانقلاب تشكيل وحل ١١ وزارة ولكن دون النجاح في التصدي للعنف والإضرابات والأوضاع الاقتصادية المتدهورة. وأطول هذه الوزارت

عمرًا استمرت لثلاث سنوات، أما أقصرها عمرًا فقد انهارت بعد شهر. وتناوب على هذه الحكومات أربعة رجال والحركات السياسية التى يمثلونها، تعاونوا أحيانًا فى إطار تحالفات واسعة، ولكنهم فى أغلب الأحوال تقاتلوا بشراسة. وقد تضمنوا: سليمان ديميريل وحزب العدالة الممثل ليمين الوسط، والحزب الشعبى الجمهورى الذى توجه نحو يسار الوسط تحت قياده زعيمه الجدى الشاب الواعد بولنت أجاويد، وحزب الحركة القومية اليمينى المتطرف بقيادة ألبارسلان توركيش. أما نجم الدين أربكان فقد دخل الحياة السياسية بحزب النظام الوطنى عام ١٩٧٠، وبعد حله بحكم من المحكمة الدستورية بسبب سلوكه غير العلمانى أنشأ حزب السلامة الوطنى الذى خلق العمود الفقرى للحركة السياسية الإسلامية فى التقليد القومى.

جاءت نتيجة أول انتخابات ديموقراطية بعد الانقلاب لصالح تحالف متنافر من "يسار الوسط" بزعامة أجاويد والإسلامى أربكان، ولا يوجد بين الرجلين سوى القليل من المشتركات فيما عدا العداء للولايات المتحدة والموقف القومى المتجذر- مع ذلك - فى أيديولوجيتين متعارضتين تماماً. ومع ذلك فقد مهد هذان الرجلان الطريق أمام التدخل العسكرى واحتلال قبرص فيما بعد. إذ إن انهيار الترتيبات الدستورية فى الجمهورية القبرصية والتى منحت حقوقًا متساوية للأغلبية الإلبية اليونانية والأقلية التركية، قد أدى إلى خلق وضع محفوف بالمخاطر المتزايدة للقبارصة الأتراك. فبمساندة من المجلس العسكرى الحاكم فى اليونان الذى تولى السلطة عام ١٩٦٧ قامت المنظمة القومية للنضال القبرصى - إيوكا EOKA-B شبه العسكرية وقائدها جورج جريفاس بمهاجمة الجيوب التى كان القبارصة الأتراك يحاولون من خلالها الدفاع عن أنفسهم. وقد أثارت هذه المذابح حنق الرأى العام فى تركيا من جديد، وفى ٢٠ يوليو ١٩٧٤ توصل الجيش وحكومة أجاويد إلى أن الوقت قد حان للتدخل. فقامت القوات الجوية والأسطول التركيان بغزو الجزيرة من الشمال وتقدمت أمام مقاومة قليلة. وبعد هذا بيومين وقعت تركيا أول اتفاقية لوقف إطلاق النار. وحينما وصلت المحادثات بشأن حل الموقف على أرض الجزيرة إلى طريق مسدود فى أغسطس، أعطى وزير الخارجية توران جونش (الحزب الاشتراكى الشعبى) إشارة بدء الغزو الثانى فى ٨ أغسطس ١٩٧٤، وذلك فى برقية مشفرة كتب فيها "يجب على عائشة أن تبدأ إجازتها" (وعائشة هى ابنته). وبعد

هذا بثلاثين عامًا طالب القبارصة الأتراك بأن "تعود عائشة من إجازتها" أى ترك قبرص وشأنها. انتهى الغزو بعد ثلاثة أسابيع بوقوع ثلث أرض الجزيرة تقريبًا تحت السيطرة التركية. وقد أسفر الغزو عن أكثر من خمسة آلاف قتيل معظمهم من القبارصة اليونانيين.

صاحب توالى الانتخابات والحكومات اطِّراد الاستقطاب بين القوى السياسية: اليمين منا ناحية ويضم الوسط والإسلاميين والقوميين المتطرفين، واليسار المُعاد تشكيله من ناحية أخرى ويضم أجنحة عديدة تبدأ من "يسار الوسط" والحركات الاشتراكية وتنتهى بالثوريين الماركسيين اللينينيين. وسيطرت هذه الجماعة أو تلك على أجزاء متفرقة من البلاد، كما انفصلت المدن الكبرى عن بعضها لتتحول إلى "مناطق محررة" حكمتها فعليًا جماعات ماركسية أو قومية مختلفة. بل إن نقابات الشرطة نفسها انقسمت على أساس "ثورى" أو "قومى". وازداد الموقف تفاقمًا بتوالى ثلاث حكومات "للجبهة القومية" تخللتها فترات قصيرة لتولى حكومات ديموقراطية اجتماعية برئاسة أجاويد. أما حكومات "الجبهة" التى انتهجت سياسة شرسة فى العداء للشيوعية فقد تولى رئاستها سليمان ديميريل ومعه نائباه توركيش وأربكان. وعلى الرغم من احتقان الكراهية على كلا الجانبين فقد ظل العنف فى حدود السيطرة، حيث كانت سرقات البنوك وتبادل إطلاق النار تلحق دمارًا ماديًا ولكن مع خسائر بشرية قليلة نسبيًا.

غير أن الموقف خرج عن السيطرة أثناء حكومة أجاويد الثالثة التى أعقبت آخر حكومة للجبهة القومية. كانت الجماعة العلوية موضع استهداف، ففى ١٩ ديسمبر ١٩٧٨ أعلن حشد جماهيرى ضم الإسلاميين وأعضاء حزب الحركة القومية فى مدينة ماراش الثورة على "الكفار"، ورفضت السلطات المركزية طلبات المحافظ بإرسال قوات من الجيش لحفظ النظام، بينما تجاهلت الشرطة ووحدات الجيش المحلية ما يحدث أمامها. ولم يمضِ أسبوع حتى كان أكثر من مائة علوى قد قُتلوا ودُمرت بيوتهم ونُهبت ممتلكاتهم. وفر من المدينة معظم من تبقى من العلويين. لم تستطع حكومة أجاويد السيطرة على الأحداث، وبالرغم مما أشيع وقتها عن تورط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، فقد تأكدت الآن حقيقة أن جماعات داخل الجيش هى التى خططت لتلك الأحداث بينما قام بتنفيذها القوميون المتطرفون من أنصار ألبارسلان توركيش.

فى اليوم التالى لمذابح ماراش أصدر رئيس الأركان العامة الجنرال كنعان إفرين رسالة أعلن فيها غضب القوات المسلحة من تدهور النظام العام، وبمجرد إعلان الرسالة بلغ العنف أقصى درجاته. ففى غضون أقل من عام بلغ المتوسط اليومى لعدد الضحايا فى الاشتباكات بين الأجنحة المتصارعة بالعشرات. وتم اغتيال خمس عشرة شخصية عامة من مجالات السياسة والجامعة والإعلام، على أيدى قتلة مأجورين لصالح الدولة الحارسة. ولم يتم التوصل إلى حقيقة معظم القتلة. وكان من بين الضحايا مسئولون كبار كعمداء فى الجامعات وصحفيين ورؤساء وزراء سابقين ونقابيين وحتى سياسيين من اليمين المتطرف. وأصبح ديميريل رئيسًا للوزراء مرة أخرى، ولكن هذه المرة على رأس حكومة أقلية مدعومة من اليمين المتطرف، لكنه فشل هو الآخر فى استعادة السيطرة. وربما من أجل تخفيف السخط العام على مذبحة أخرى ضد العلويين بدأت بالكاد فى تشورم، شن الجيش حملة على مدينة فاتسا على البحر الأسود فى يوليو ١٩٨٠، وقد أصبحت المدينة فى عهد عمدتها الماركسى رمزًا لنضال منظمة الدرب الثورى المنحدرة من جيش التحرير الشعبى. حيث حكمت المدينة "لجان شعبية" و"مجالس مقاومة" بدلاً من الإدارة البلدية المعتادة. وقام الجنرال إفرين رئيس هيئة الأركان العامة بزيارة شخصية للمدينة فى ٩ يوليو بدلاً من الاضطرار لإحالة العمدة إلى القضاء أو ترتيب هجوم من اليمين المتطرف ضده. وبعد هذا بيومين تم اعتقال العمدة وثلاثمائة مواطن والتحقيق معهم. وأفرج عن معظمهم فيما بعد دون توجيه اتهام، على الأقل حتى عاد الجنرالات مرة ثانية فى سبتمبر ليستولوا على البلد بأكمله وليس فاستا وحدها.

إن الفترات الأساسية الثلاث فى تاريخ تركيا الحديث- والتى تناولها هذا الفصل- قد صورت لنا الخطوط العريضة للخلفية المؤسسية والأيديولوجية والسياسية للبلاد والتى عادت للبروز بعد الانقلاب العسكرى عام ١٩٨٠. ففى الفترة بين سقوط الإمبراطورية وإعادة إنشاء الجمهورية شكلت حداثة تركيا الفتاة والنظرة الداروينية للتاريخ جوهر النزعة القومية التركية، حيث أصبحت الأخيرة الأيديولوجية الرسمية المهيمنة حتى أوائل القرن الحادى والعشرين. وكان إرث جمعية الاتحاد والترقى حاسمًا فى هذا الصدد: فعقليتها السياسية (التى تشكلت من الخيار الوجودى بين

"البقاء أو الفناء" و"الاستقلال أو العبودية") لا تزال حاضرة فى استرجاع السياسة التركية، وإن بشكل آخذ فى التناقص. وترجع إلى هذه الفترة تقديس جمعية الاتحاد والترقى للدولة كشرط مسبق لبقاء شعبها، وإنكار العنف الذى مورس ضد الأرمن واليونانيين، والتعريف الإقصائى للمواطنة الذى يرى فى المسلمين السنة التُّرك أصحاب الحق الوحيدين فى الدولة.

وخلال الستين عامًا بين انهيار الإمبراطورية العثمانية وبين عودة ظهور تركيا كطرف فاعل فى الاقتصاد العالمى بعد انقلاب ١٩٨٠ مرت شبه جزيرة الأناضول بهزات لم يشهد مثلها أى بلد آخر فى الإقليم- فيما عدا الاتحاد السوفييتى- من حيث كثافتها وحجمها. فعندما كان قدرها الخضوع لحكم انتدابى من القوى العظمى اندفع القوميون ومعهم الأكراد فى طريق المقاومة تحت قيادة مصطفى كمال، وتكونت جمهورية تركيا من معظم الأراضى التى خطط لتكون تحت القبضة الاستعمارية. وتولت نخبة جمهورية- تزدرى جماهير الفلاحين المسلمين وكذلك الأقليات غير المسلمة- حكم البلاد بقبضة من حديد على مدى الثلاثينيات والأربعينيات، وفى الوقت نفسه فرضت إصلاحات بقوة القانون والمراسيم على السكان المترددين وذوى الصوت الخافت. وإذا كان الكثير من الإصلاحات التحديثية قد جاء شكليًا ورمزيًا، فإنها مع ذلك قد شكلت مسار المراحل التالية من الصراع السياسى بين النخب التحديثية العلمانية والمحافظين المتدينين فى المدن الأصغر حجمًا، وكذلك بين دولة يهيمن عليها الترك وكردستان التى يسيطر عليها الأكراد، وأيضًا بين الجماهير الفقيرة والنخب الجمهورية، وأخيرًا بين التكتل المهيمن على الدولة (القضاء، الجيش، البيروقراطية، الحزب) والطبقات الاجتماعية الجديدة غير الممثلة فى السلطة.

فيما يتعلق بالرموز استحدثت الجمهورية الأولى أيقونات جديدة شديدة الرمزية، وخاصة العاصمة الجديدة أنقرة بمعمارها الحديث. ولكن دولة الجمهورية جسدت تناقضها فى أنقرة نفسها وبطرق كثيرة. ففى الوادى تمددت مدينة جديدة بطرق سريعة جديدة من ثلاث حارات، ومنتزهات وبيوت نموذجية، وتعتنى بها دولة بيروقراطية شديدة العسكرة، ويسكنها رجال ونساء يقلدون الأناقة الأوربية كجزء من واجباتهم كمواطنين. وفى الأعلى كانت قلعة أنقرة تحوطها مساكن خشبية وأزقة ضيقة

تفضى إلى ميادين غير منسقة، ومساجد عتيقة، وخانات يمارس فيها الحرفيون أنشطتهم. استمرت الحياة هنا على ما هى عليه منذ قرون، حتى بعد القضاء على الأرمن واليونانيين، وبدأ اليهود فى الهجرة أواخر الأربعينيات. وبدا كما لو كانت أنقرة القديمة- التى يسميها سكانها أنجرة- كانت بمثابة التحدى أمام المدينة الجديدة التى تتطور فى الوادى أسفلها. فقد رأت النخب الجمهورية فى متاهات أزقتها رمزًا للتخلف الريفى الذى يمقتونه، كما مثلت رمزًا للازدراء الذى نظروا به للشعب العادى ككل.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، أدركت النخب نفسها مدى الحاجة إلى التغيير، حيث شعروا بالتطويق من جانب روسيا السوفييتية الستالينية، فضلاً عن تنامى السخط الشعبى على النظام. فتخلوا عن سلطاتهم الدكتاتورية وفتحوا الطريق أمام إجراء انتخابات تنافسية مفتوحة. غير أن الدولة الحارسة الموازية (ممثلة فى البيروقراطية والجيش والقضاء وبعض السياسيين) استمرت فى تحريك الخيوط من وراء المسرح، سواء من خلال حملات من العنف الجماهيرى المنظم، أو فى شكل انقلابات عسكرية وضغوط غير مباشرة على الحكومات المنتخبة. هذا النظام غير المستقر الذى تتكون عناصره من التآمر من وراء الكواليس والذى يذكر بأساليب التلاعب والتحكم التى اتبعتها جمعية الاتحاد والترقى، إلى جانب السياسة الانتخابية الممزوجة بالقبضة الثقيلة للدولة، مع الكراهية للشيوعية والاشتراكية.. قد تكفل بخلق دورات من استقرار الدولة والعنف الجماهيرى. أما حركات المعارضة الماركسية فقد بدأت نشاطها فى عالم السياسة الطلابية الرحيب، ولكن لم يمر وقت طويل حتى ازدادت راديكاليتها وتحولت إلى الكفاح المسلح. وبالنسبة للمنظمات الإسلامية والقومية فقد تقربت إلى الدولة بوصفها من حماة الدولة. وتباطأت التنمية الصناعية فى ظل العنف المتصاعد وعدم الاستقرار، ولكن البلد كان يتغير تغيراً كبيراً من خلال الهجرة الكبيرة من الريف إلى المدينة، فضلاً عن الهجرة إلى أوربا الغربية. وفى الفترة السابقة على التغيرات الكبرى عام ١٩٨٠ كانت تركيا بلداً ممزقًا تفاقمت فيه صراعات كثيرة من جراء التدخلات غير المكترثة من جانب الدولة الحارسة.